أسس توجيه النَّقد الإعرَابي في تفسير البَحر المحيط لأبي حيَّان الأنْدلسيِّ

إعداد

للدكتور/ أحمد وديع طنطاوي
دكتور بقسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانيةجامعة قناة السويس

المقـدمـة:

أهداف البحث وأهميَّته:

1ـ أنه يبين (أسس توجيه النقد الإعرابي في تفسير البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسيِّ) واطروحاته العلمية ضد معربي القرآن الكريم ومفسروه وبخاصة الزمخشري. إذ إن هذا البحث القصير قد كشف القناع عنها, " لأول مرة" وسلط الضوء عليها, بمنهجية جديدة, غير مألوفة.

2ـ أن هذا البحث دراسة مفيدة تختلف عن البحوث السابقة في المنهج, وفي كون البحوث السابقة لم تتعرض لموضوع نقدي حقيقي في الإعراب بوجه خاص عند أبي حيان, وفي النحو العربي بوجه عام, وإنما كانت تتعَرَّض لمواقف من النقاط الخلافية في صورة اعتراضات ومأ أكثرها وتعقيبات شكلية نمطية تقليدية بين أبي حيان والزمخشري, وبين نحويين بعضهم لبعض.

4ـ أنه يفصح عن حقيقة المشكلة المركزة, ونقطة الخلاف بين أبي حيان بصفته كظاهري المذهب والزمخشري بصفته كمعتزلي الفكر, وآخرين بصفتيهما. وتلك الدوافع لم تكن واضحة وصريحة ولم يدرك أثرها أو يتضح ملامحها في بحوث الباحثين السابقين.

5ـ أنه يبين ويتتبع نسبة الموضوعية والمحايدة والعدالة والنزاهة في نقد أبي حيان الإعرابي حيث جاءت معدومة تجاه توجيهات الزمخشري الإعرابية بوجه خاص وابن عطية والعكبري بوجه عام.

6ـ أن البحث (وفكرة نقد الإعراب) فكرة مغايرة غير مألوفة, وأن المُتَّبعَ في مثل هذا الموضوع والتقليدي الذي ألفه الباحثون هو عرض وسرد وتناول لاعتراضات أو تعقيبات نحوية وما أكثرها دون أن يتدخل الباحث في التقييم أو التقويم الصحيح أو النقد, متبعا المنهج الوصفي الشكلي كما فعل أبو زكريا الشاوي الجزائري في محاكماته.

7ـ أن البحث يميز بين توجيهات أبي حيان للنظم القرآني وبين توجيهات غيره في حيدة ونزاهة.

8ـ أنه يستخرج ويحلل نقاط القوة والضعف الكامنة في المذهب النقدي لأبي حيان النحوي ومذاهب آخرين, ويستنبط المخرجات النحوية والدلالية منها.

9ـ أنه يستجلب الأثر الإيجابي للعملية النقدية, ويستجلب الإفادة المرجوة التي يقدمها للدارسين والمتعة الذاتية التي تحدثها في صقل الوجدان والفكر.

10ـ أنه يدفعنا إلى تذوق النصوص اللغوية والقضايا النحوية, فنستحسن منها ما يكون مطردا حسنا, ونستقبح منها ما يكون شاذا قبيحا من خلال دراسة متأنية لتلك المعارضات التي برزت عند أبي حيان الأندلسي.

11ـ وأخيرا أن البحث يرشدنا إلى الابتعاد عن تسفيه آراء الآخرين, والإقلال من شأنهم, والنيل من مكانتهم, والبحث عن الأجدى الذي يرغِّبنا في الاعتزاز بالأنا الناقدة, والذات المثيرة للنقد.

وهذه **الدراسة**تتكون منعدة مباحث هي أسس توجيه النقد الإعرابي في تفسير البحر المحيط : **المبحث الأول**: (المذهب الأشهر(المذهب البصري)**.المبحث الثاني**: قول المخالف. **المبحث الثالث**: عكس التقدير. **المبحث الرابع**: الميل الذَّاتي في توجيه النقد**. المبحث الخامس**: التَّصويبات اللغوية.

المبحث الأول: (المذهب الأشهر) مذهب البصريين, يكاد يكون هو المذهب الغالب المتَّبع في التدريس والشرح, والمحتج به فى مسائل الخلاف النحوي, ربما لأنه مبني على المطرد فى القياس والاستعمال, وأفضل المختار من كلام العرب, والقريب من اللهجة الحجازية. وأود أن أشير هنا إلى بعض المسائل النحوية التي تدرج تحت هذا المبحث, واحتج بها أبوحيان في توجيه نقده إلي معربي القرآن. في مبحث **العطف** عند قولـه: (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ)97 البقرة قال الزَّمَخْشَرِيُّ: (مَقامُ إِبْراهِيمَ) عطف بيان لقوله: (آياتٌ بَيِّناتٌ).

وقال أبو حيان: وَرُدَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ، لِأَنَّ (آيات) نكرة، و(مقام إِبْرَاهِيمَ) مَعْرِفَةٌ، وَلَا يَجُوزُ التَّخَالُفُ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ. وَقَوْلُهُ مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. وَحُكْمُ عَطْفِ الْبَيَانِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ حُكْمُ النَّعْتِ، فَتَتْبَعُ النَّكِرَةُ النَّكِرَةَ وَالْمَعْرِفَةُ الْمَعْرِفَةَ، وَقَدْ تَبِعَهُمْ فِي ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ. وَأَمَّا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَا مَعْرِفَتَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا نَكِرَتَيْنِ. وَمَا أَعْرَبَهُ الْكُوفِيُّونَ وَمَنْ وَافَقَهُمْ: عَطْفُ بَيَانٍ وَهُوَ نَكِرَةٌ عَلَى النَّكِرَةِ قَبْلَهُ، أَعْرَبَهُ الْبَصْرِيُّونَ بَدَلًا، وَلَمْ يَقُمْ لَهُمْ دَلِيلٌ عَلَى تَعْيِينِ عَطْفِ الْبَيَانِ فِي النَّكِرَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ. وَالْأَوْلَى وَالْأَصْوَبُ في إعراب مقام إبراهيم أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَحَدُهَا: أَيْ أَحَدُ تِلْكَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ. أَوْ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفُ الْخَبَرِ تَقْدِيرُهُ مِنْهَا: أَيْ مِنَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ.

نعم إن ظاهر قول الزمخشري مخالف للمذهب البصري والكوفي كما قال أبو حيان وعلل لنقده ودلل بما عليه البصريون, لاختصاص عطف البيان بالمعارف. ولكن لماذا لا نقول: إذا وصفت النكرة قربت من المعرفة لما تضيفه للموصوف من دلالة. فتصير كأنك عطفت معرفة على معرفة, ويكون الفكر مقبولا. وأعتقد أن أبا حيان يبدي الظاهرية فى كثير من مواقفه ويجهر بها ويحمل على التأويل والمؤولين, لكنه في الحقيقة يؤول ويتعامل بالتأويل فى شروحه النحوية بكل طرق المعالجة وأليات البحث المتاحة وسوف يتَّضح قولي: أن الظاهرية التي ادعاها, وتحدث عنها آخرون, وظهرت له فى بعض المسائل النحوية, لم تكن ذات أثر فعال في الدرس, ولم تكن ظاهرية بالمعنى الحقيقي. لأنه كان ينتهج منهج النحاة فى تحليل المسائل وإعمال النظر في التراكيب اللغوية وبخاصة ما وقف عليه الزمخشري وأعربه من آيات القرآن, كان أبو حيان يدلل، ويعلل، ويمثل، ويقيس، ويتفنن، ويتفلسف، ويلف، وينشر، ويفصّل الكلام حتى يستطرد في كثير من الأحايين، وكأنه ليس بظاهري. ألا ترى أنه قال: والأولى والأصوب ... أن يكون خبر مبتدأ محذوف... فقدر وهذا أحد مناهج التأويل, وأيهما أولى وأقرب أن نجعل مقام إبراهيم خبر مبتدأ محذوف... إلخ فنذهب إلى التقدير أم نجعله عطف بيان بدون تقدير.

وفى مبحث **<u>الضمير</u>**عند قوله: (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا) 169آل عمران قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يكون (الَّذِينَ قُتِلُوا) فَاعِلًا، وَيَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَلَا يَحْسَبَنَّهُمُ الَّذِينَ قُتِلُوا أَمْوَاتًا، أَيْ: لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا أَنْفُسَهُمْ أَمْوَاتًا. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ حَذْفُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ؟ قُلْتُ: هُوَ فِي الْأَصْلِ مُبْتَدَأٌ, فَحُذِفَ كَمَا حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ فِي قَوْلِهِ: أَحْيَاءٌ. وَالْمَعْنَى: هُمْ أَحْيَاءٌ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا.

وقال أبوحيان : وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَلَا تَحْسَبَنَّهُمُ الَّذِينَ قُتِلُوا أَمْوَاتًا لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمُضْمَرِ عَلَى مُفَسِّرِهِ، وَهُوَ مَحْصُورٌ فِي أَمَاكِنَ لَا تَتَعَدَّى وَهِيَ بَابُ: رُبَّ بِلَا خِلَافٍ، نَحْوَ: رُبَّهُ رَجُلًا أَكْرَمْتُهُ، وَبَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ فِي نَحْوِ: نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَبَابُ التَّنَازُعِ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ فِي نَحْوِ: ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ، وَضَمِيرِ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْمَجْهُولِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ نَحْوَ: هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَبَابُ الْبَدَلِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ، وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ الْمُفَسَّرُ خَبَرًا لِلضَّمِيرِ، وَجُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيا, التَّقْدِيرُ عِنْدَهُ: مَا الْحَيَاةُ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا.

<u>وأقول</u>: قد استدل هنا أبو حيان بالمذهب البصري الذي يمنع تقديم ضمير الاسم على ظاهره بحجج واضحة. وأجازها الكوفيون بحجج أيضا من الشعر والقراءات القرآنية على حدٍّ سواء وكانت محل نقد, ولست فى موضع مقارنة بين المذهبين. وأعتقد أن الزمخشري لم يوفق في تأويله, وأن هذا الوجه مبالغ فيه وأنه يظهر على صياغة غير مقبولة. لا يقال: وَلَا يَحْسَبَنَّهُمُ الَّذِينَ قُتِلُوا أَمْوَاتًا، أَيْ: لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا أَنْفُسَهُمْ أَمْوَاتًا. ولا أدي لماذا جنح إلى باب ضيق في التوجيه؟, ألم يتضح له معنى الآية من الوجه الأول, وهو أن يكون الذين المفعول الأول لـ (وَلَا تَحْسَبَنَّ) وأمواتا الثاني, أم أراد أن

يقدر لها وجها آخر بجانب الوجه المألوف آخذا بمنهج التوسع اللغوي الذي أسسه ابن جني, وهو المستقرأ من توجيه.

إن أبا حيان قد أصاب النقد حين عاب علي الزمخشري هذا التوجيه, ليس لأن البصريين منعوا تقديم ضمير الاسم على ظاهره, أو لانتمائه إلي الفكر البصري أو آخذا بالتوجيه المألوف والظاهر بصفته ظاهريا وحسب, بل لأن الزمخشري توسَّع بلا حاجة تدعو إليه, وتأويله فيه ثقل وغير مستساغ. لأنه لا يقال: وَلَا يَحْسَبَنَّهُمُ الَّذِينَ, كما أنه ليس من كلام العرب ولا من نحوهم. وأما عن العلة التي ذكرها في حذف المفعول الأول فليست الوحيدة, بل قد ورد السكوت عن ذكر المفعولين في باب أعطى لأغراض بلاغية, وليس بجديد.

وفي مبحث **الاستفهام** عند قوله: (كَمْ آتَيْناهُمْ مِنْ آيَةٍ)211البقرة, أَجَازَ ابْنُ عَطِيَّةَ أَن تكُونَ كم فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَجَعَلَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الِاشْتِغَالِ, قَالَ: وَكَمْ، فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ إِمَّا بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ بَعْدَهَا، لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ تَقْدِيرُهُ: كَمْ آتَيْنَاهُمْ، أَوْ بِإِتْيَانِهِمْ.

قال أبو حيان: وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ: مِنْ آية تمييزا لكم، لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُفَسِّرَ لِهَذَا الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ لَمْ يَعْمَلْ فِي ضَمِيرِ الِاسْمِ الْأَوَّلِ الْمُنْتَصِبِ بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ وَلَا فِي سَبَبِيَّتِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الِاشْتِغَالِ. وَنَظِيرُ مَا أَجَازَ أَنْ يَقُولَ: زَيْدًا ضَرَبْتُ، فَتُعْرِبُ زَيْدًا مَفْعُولًا بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، التَّقْدِيرُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ، وَكَذَلِكَ: الدِّرْهَمَ أَعْطَيْتُ زَيْدًا، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَهَبَ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، بَلْ نُصُوصُ النَّحْوِيِّينَ، سِيبَوَيْهِ فَمَنْ دُونَهُ، عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا هُوَ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ تَمْيِيزُ: كَمْ، مَحْذُوفًا. وَأُطْلِقَتْ كَمْ، عَلَى الْقَوْمِ أَوِ الْجَمَاعَةِ، فَكَانَ التَّقْدِيرُ: كَمْ مِنْ جَمَاعَةٍ آتَيْنَاهُمْ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ، إِذْ فِي الْجُمْلَةِ الْمُفَسِّرَةِ لِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى: كَمْ.

وأقول: المسألة فيها وجوه: الأول: أن كم نصب على المفعول الثاني لآتيناهم ومن آية تمييز, وهو الأشهر في المسألة. والثاني: أن كم نصب على الاشتغال بفعل مضمر تقديره: كم آتينا آتيناهم ومن آية مفعول ثان لآتيناهم. والثالث: أن كم مبتدأ وآتيناهم خبرها على تقدير: كم آتيناهموه. فهذه وجوه واضحة المعاني والأرجح فيها الوجه الأول الذي دافع عنه أبو حيان.

وفي مبحث **النكرات** عند قوله: (إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ...لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً)99 النساء قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فإن قلت: الجملة التي هي لا يَسْتَطِيعُونَ ما موقعها؟ قلت: هي صِفَةٌ لِلْمُسْتَضْعَفِينَ، أَوِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ. قَالَ: وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ وَالْجُمَلُ نَكِرَاتٌ، لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ كَقَوْلِهِ: (وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي).

قال أبو حيان : وَهُوَ تَخْرِيجٌ ذَهَبَ إِلَى مِثْلِهِ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ فِي قَوْلَهُ تَعَالَى: (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ) وَهُوَ هَدْمٌ لِلْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ: بِأَنَّ النَّكِرَةَ لَا تُنْعَتُ إِلَّا بِالنَّكِرَةِ، وَالْمَعْرِفَةَ لَا تُنْعَتُ إِلَّا بِالْمَعْرِفَةِ. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهَا جُمْلَةٌ مُفَسِّرَةٌ لِقَوْلِهِ: الْمُسْتَضْعَفِينَ، لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى: إِلَّا الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فَجَاءَ بَيَانًا وَتَفْسِيرًا لِذَلِكَ.

وأقول: فى هذه المسألة يجوز أن يقع المضارع موقع الماضي فى بعض المواضع عند سيبويه، ويجوز أن يعرب المضارع نعتا للمعرف بأل الجنسية لكونه نكرة فى المعنى كما فى الآية وموضع الشاهد الذي استدل به الزمخشري، لكن الزمخشري ومن أجازه حملوه على التأويل والتخريج الضيق الذى يحدث لبسا فى الإعراب, ويبتعد عن المخرج والوجه الأشهر له, وهو قول مخالف لما تعارف عليه العامة, والقاعدة التى يجري استعمالها بين المتعلمين: أن الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال, والذى يظهر من لفظ المستضعفين أنها معرفة, ومن ثم فلا ينبغي أن نترك

المطرد في القاعدة ونلجأ إلى وجوه نادرة وقليلة إلا في ضرورة يُلزمُها التركيب والسياق, لكي لا تلتبس علينا القواعد.

وفى مبحث **النواسخ** عند قوله: (مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ)103 المائدة قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: جَعَلَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَا يَتَّجِهُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى خَلَقَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا, وَلَا هِيَ بِمَعْنَى صَيَّرَ, لِعَدَمِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَعْنَى مَا سَنَّ وَلَا شَرَعَ.

قال أبو حيان : وَلَمْ يَذْكُرِ النَّحْوِيُّونَ فِي مَعَانِي جَعَلَ شَرَعَ، بَلْ ذَكَرُوا أَنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى خَلَقَ وَبِمَعْنَى أَلْقَى وَبِمَعْنَى صَيَّرَ، وَبِمَعْنَى الْأَخْذِ فِي الْفِعْلِ فَتَكُونُ مِنْ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ. وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ بِمَعْنَى سَمَّى وَقَدْ جَاءَ حَذْفُ أَحَدِ مَفْعُولَيْ ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ وَالْحَمْلُ عَلَى مَا سُمِعَ أَوْلَى مِنْ إِثْبَاتِ مَعْنًى لَمْ يثبت في لِسَانِ الْعَرَبِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفًا، أَيْ مَا صَيَّرَ اللَّهُ بحيرة ولا سائبة ولا وَصِيلَةً وَلَا حَامِيًا مَشْرُوعَةً بَلْ هِيَ مِنْ شَرْعِ غَيْرِ اللَّهِ.

وأقول: وليس عدم ذكر النحويين هذا المعنى أو أنه ليس مطردا في الاستعمال أنه خطأ لأن طبيعة اللغة أن تحيا بالاستعمال والائتلاف وتموت بالإهمال وما دلَّ إليه أبو حيان هو القول الأشهر الذي نرغبه، وما يمنع أن يقدر لها معنى جديدا يتطلبه المقام ولا يتعارض مع الأفهام، ما دام لا يخرجك عن السياق, فاللغة اصطلاحية قابلة للتجدد والحياة واستحداث الجديد, ولا تقف عند حد معين, وتتخطى القواعد الجامدة المقيدة لحريتها والتي قد تفقدها من معينها ألفاظا كثيرة.

وفى مبحث **التمييز** ورد قُولهْ : (أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً)19 الأنعام وَانْتَصَبَ شَهادَةً عَلَى التَّمْيِيزِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَيَصِحُّ عَلَى الْمَفْعُولِ بِأَنْ يُحْمَلَ أَكْبَرُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ.

وقال أبو حيان: وَهَذَا كَلَامٌ عَجِيبٌ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ نَصْبُهُ عَلَى المفعول ولأن أفعل من لَا يَتَشَبَّهُ بِالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، وَلَا يَجُوزُ فِي أَفْعَلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ لِأَنَّ شَرْطَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ أَنْ تُؤَنَّثَ وَتُثَنَّى وَتُجْمَعَ، وَأَفْعَلُ مَنْ لَا يَكُونُ فِيهَا ذَلِكَ.

وأقول: إن ما ذهب إليه ابن عطية يعد توسعا فى الإعراب وهو إعمال عقلي مطلوب, نعم, لأن هذا يفيد اللغة, ويحدث فيها حراكا وجديدا، وأظن أنه ذهب إلى هذا الوجه، ليس لأنه لا يدرك وجه التمييز, ولا يعد مخالفة للمذهب الأشهر بل لأن العامة تألفه ومعروف لديهم ولأنه يرى أن أفعل التفضيل يدخل فى باب المصادر العاملة عمل الفعل فخالف المذهب الأشهر, ومن ثم فإن وجهه النحوي يعد ممدوحة تحسب له ولا تؤخذ عليه. ولم يلتفت أبو حيان إلى هذا الاستقراء وأخذ بظاهر المقال وانتقده.

وفى مبحث **الظرف** علق أبوحيان على قوله :(أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ)124 الأنعام وقال: ذهب بعض النحاة إلى أنهُ لَا يُمْكِنُ إقرار حيث عَلَى الظَّرْفِيَّةِ هُنَا. قَالَ الْحَوْفِيُّ: لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَكُونُ فِي مَكَانٍ أَعْلَمَ مِنْهُ فِي مَكَانٍ فَإِذَا لَمْ تَكُنْ ظَرْفًا كَانَتْ مَفْعُولًا عَلَى السِّعَةِ وَالْمَفْعُولُ عَلَى السِّعَةِ لَا يُعْمَلُ فِيهِ أَعْلَمُ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولَاتِ فَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلٌ دَلَّ عَلَيْهِ أَعْلَمُ.

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: وَالتَّقْدِيرُ يَعْلَمُ موضع رِسَالَاتِهِ وَلَيْسَ ظَرْفًا لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ يَعْلَمُ فِي هَذَا الْمَكَانِ كَذَا وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَكَذَا قَدَّرَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ. وَقَالَ التِّبْرِيزِيُّ: حَيْثُ هُنَا اسْمٌ لَا ظَرْفٌ انْتَصَبَ انْتِصَابَ الْمَفْعُولِ ... وقال أبوحيان: وَمَا قَالَهُ مِنْ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى السِّعَةِ أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى غَيْرِ السِّعَةِ تَأْبَاهُ قَوَاعِدُ النَّحْوِ، لِأَنَّ النُّحَاةَ نَصُّوا عَلَى أَنَّ حَيْثُ مِنَ الظُّرُوفِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ وَشَذَّ إِضَافَةُ لَدَى إِلَيْهَا وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ وَنَصُّوا عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ الَّذِي يُتَوَسَّعُ فِيهِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَصَرِّفًا وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ امْتَنَعَ نَصْبُ حَيْثُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لَا عَلَى السِّعَةِ وَلَا عَلَى غَيْرِهَا.

وأقول: إن اللفظة فى التركيب القرآني هي التي أدت إلى اختلاف المعنى، وهذا أمر طبيعي مما جعل بعض النحاة يعربها مفعولا على السعة, وجعل آخرون يعربونها اسما, انتصب انتصاب

المفعول كقول الشماخ: (يرمي حيثُ تُكوى) أي يرمي ذلك الموضع. أما أبو حيان: فحملها على الظرفية المجازية, وضمن أعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف, فيكون التقدير: الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته. ووجه أبي حيان التضميني حسن, ليس من ناحية المعنى وحسب بل, لأنه أتي بوجه جديد تطلبه اللغة, بصرف النظر عن كونه اعتمد فيه على التأويل الذي ينقده من حين لآخر, ويعارض من يتبعه كابن عطية والزمخشري. ألا تري أن النحاة يتبعون منهجا واضحا في المعالجة والشرح, لا يستطيع أحد منهم أن يحيد عنه, حتى ولو كان يجاهر بالظاهرية كأبي حيان! .

وفى مبحث **اسم الفعل** ورد قوله: (مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ) 28 يونس قال الزَّمَخْشَرِيُّ: (مَكانَكُمْ) الزموا مكانكم لا تبرحوا حتى تنظروا ما يفعل بكم, وأَنْتُمْ أكد به الضمير في مكانكم لسدّه مسدّ قوله: الزموا, (وَشُرَكاؤُكُمْ) عطف عليه.

وقال أبو حيان : لَيْسَ بِجَيِّدٍ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ مَكَانَكَ الَّذِي هُوَ اسْمُ فِعْلٍ يَتَعَدَّى كَمَا يَتَعَدَّى الْزَمُوا. أَلَا تَرَى أَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ لَازِمًا كَانَ اسْمُ الْفِعْلِ لَازِمًا، وَإِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا كَانَ مُتَعَدِّيًا مِثَالُ ذَلِكَ: عَلَيْكَ زَيْدًا لَمَّا نَابَ مَنَابَ، الْزَمْ تَعَدَّى. وَإِلَيْكَ لَمَّا نَابَ مَنَابَ تَنَحَّ، لَمْ يَتَعَدَّ. وَلِكَوْنِ مَكَانَكَ لَا يَتَعَدَّى، قَدَّرَهُ النَّحْوِيُّونَ اثْبُتْ، وَاثْبُتْ لَا يَتَعَدَّى. قَالَ الْحَوْفِيُّ: مَكَانَكُمْ نُصِبَ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ أَيِ: الْزَمُوا مَكَانَكُمْ أَوِ اثْبُتُوا. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: مَكَانَكُمْ ظَرْفٌ مَبْنِيٌّ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْأَمْرِ، أَيِ الْزَمُوا. وقال أبوحيان: وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ تَقْدِيرَ الْزَمُوا لَيْسَ بِجَيِّدٍ، إِذْ لَمْ تَقُلِ الْعَرَبُ مَكَانَكَ زَيْدًا فَتُعَدِّيهِ، كَمَا تَعَدَّى الْزَمْ.

وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ أَيْضًا: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَنْتُمْ تَأْكِيدًا لِلضَّمِيرِ الَّذِي فِي الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ الَّذِي هُوَ قِفُوا أَوْ نَحْوُهُ .

وقال أبو حيان : وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ، إِذْ لَوْ كَانَ تَأْكِيدًا لِذَلِكَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالْفِعْلِ لَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الظَّرْفِ، إِذِ الظَّرْفُ لَمْ يَتَحَمَّلْ ضَمِيرًا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَيَلْزَمُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ لَا تَقُولُ: أَنْتَ مَكَانَكَ، وَلَا يُحْفَظُ مِنْ كَلَامِهِمْ. وَالْأَصَحُّ أَنْ لا يجوز حذف المؤكد فِي التَّأْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ، فَكَذَلِكَ هَذَا، لِأَنَّ التَّأْكِيدَ يُنَافِي الْحَذْفَ. وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ: أَنْتَ زَيْدًا لِمَنْ رَأَيْتَهُ قَدْ شَهَرَ سَيْفًا، وَأَنْتَ تريد اضرب أنت زيد، إِنَّمَا كَلَامُ الْعَرَبِ زَيْدًا تُرِيدُ اضْرِبْ زَيْدًا. يُقَالُ زِلْتُ الشَّيْءَ عَنْ مَكَانِهِ أُزِيلُهُ.

وأقول: لقد حمل الزمخشري مكانكم على معنى الزموا كأنه قيل: الزموا مكانكم, وفاته أن ينظر أو يدقق فيه, لأن توجيهه باثبتوا أفضل في التقدير من توجيهه بالزموا, ولأن معنى اثبتوا أدق وأفضل من معنى الزموا. واثبتوا تلتقى مع التعليل الذى ساقه أبو حيان, لأنها فعل لازم, ومكانكم متعدية إلى المفعول. أما عن مجيء أنتم توكيدا للضمير المستتر فى الفعل المقدر بـ اثبتوا عند ابن عطية فمختلف فيه أجازه الكوفيون ولم يجزه البصريون, لذا قال أبو حيان فيه: ليس بجيد, لاختياره المذهب الأشهر وهو مذهب سيبويه.

وفى **مبحث البدل** علق أبو حيان على قوله: (بِغَيْرِ حَقٍّ إِلاَّ أَنْ يَقُولُوا)40 الحج وقال: أَنْ يَقُولُوا، أَجَازَ أَبُو إِسْحَاقَ فِيهِ الْجَرَّ عَلَى الْبَدَلِ وَاتَّبَعَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فَقَالَ: أَنْ يَقُولُوا فِي مَحَلِّ الْجَرِّ عَلَى الْإِبْدَالِ مِنْ حَقٍّ أَيْ بِغَيْرِ مُوجِبٍ سِوَى التَّوْحِيدِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُوجَبَ الْإِقْرَارِ وَالتَّمْكِينِ لَا مُوجَبَ الْإِخْرَاجِ وَالتَّبْشِيرِ.

وقال أبو حيان: وَمَا أَجَازَاهُ مِنَ الْبَدَلِ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا سَبَقَهُ نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ فِي مَعْنَى النَّفْيِ، نَحْوُ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَلَا يَضْرِبُ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَهَلْ يَضْرِبُ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُوجَبًا أَوْ أَمْرًا فَلَا يَجُوزُ الْبَدَلُ: لَا يُقَالُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ عَلَى الْبَدَلِ، وَلَا يَضْرِبُ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ عَلَى الْبَدَلِ، لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يَكُونُ إِلَّا حَيْثُ يكون العامل يَتَسَلَّطُ عَلَيْهِ، وَلَوْ قُلْتَ قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَلْيَضْرِبْ إِلّا عمرو لَمْ يَجُزْ. وَلَوْ قُلْتَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ أَخْرَجَ النَّاسَ مِنْ دِيَارِهِمْ إِلَّا بِأَنْ يَقُولُوا

لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا هَذَا إِذَا تَخَيَّلَ أَنْ يَكُونَ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بَدَلًا مِنْ غَيْرِ الْمُضَافِ إِلَى حَقٍّ.

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ حَقٍّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ فَهُوَ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ يَكُونَ البدل يلي غيرا فَيَصِيرُ التَّرْكِيبُ بِغَيْرِ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا وَهَذَا لَا يَصِحُّ، وَلَوْ قُدِّرَتْ إِلَّا بِغَيْرُ كَمَا يُقَدَّرُ فِي النَّفْيِ فِي مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ فَتَجْعَلُهُ بَدَلًا لَمْ يَصِحَّ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّرْكِيبُ بِغَيْرُ غَيْرَ قَوْلِهِمْ رَبُّنَا اللَّهُ فَتَكُونُ قَدْ أَضَفْتَ غَيْرًا إِلَى غَيْرٍ وَهِيَ هِيَ فَصَارَ بِغَيْرِ غَيْرٍ، وَيَصِحُّ فِي مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ أَنْ تَقُولَ: مَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ، ثُمَّ إِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ حِينَ مَثَّلَ الْبَدَلَ قَدَّرَهُ بِغَيْرِ مُوجِبٍ سِوَى التَّوْحِيدِ، وَهَذَا تَمْثِيلٌ لِلصِّفَةِ جَعَلَ إِلَّا بِمَعْنَى سِوَى، وَيَصِحُّ عَلَى الصِّفَةِ فَالْتَبَسَ عَلَيْهِ بَابُ الصِّفَةِ بِبَابِ الْبَدَلِ.

وأقول: إن موضع الآية موضع إثبات, والاستثناء تام مثبت, ولا يتخيل فيها النفي أو أن يكون الاستثناء تاما منفيا وإذا كان الموضع تاما مثبتا فإن "أن تقولوا" في محل نصب على الاستثناء, ولو قدِّرت إلا بمعنى غير أو سوى, تكون سوى في موضع الجر على الصفة لحق, ولا يقدر فيها البدلية في إطار القاعدة المشهورة إلا إذا أرت نفيا. والذي يبدو لي أن الزمخشري قدر إلا بمعنى سوي, وبالتالي صارت صفة, وليست بدلا, فإذا قلت: بغير حق سوى التوحيد فهذا على الصفة, أما إذا قلت: ما قام أحد إلا زيد, اختلف الأمر, فالتقدير: ما قام أحد سوى زيد, فسوى بدل من أحد. وقد يكون في فكر الزجاج والزمخشري تأويل أو تقدير معنى آخر. أما القول بأن ما ذهب إليه الزمخشري في غاية الفساد أسلوب جارح, ولا يليق, والالتفاف حول المسألة وإعطائها أكثر مما تحتمل أمر غير موضوعي.

وفي مبحث **الفاعل** عند قوله: (كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا)36 الإسراء قال الزمخشري: وعَنْهُ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ بِالْفَاعِلِيَّةِ، أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا كان مسؤولا عنه، فمسؤول مُسْنَدٌ إِلَى الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ كَالْمَغْضُوبِ فِي قَوْلِهِ: غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ, يُقَالُ لِلْإِنْسَانِ: لِمَ سَمِعْتَ مَا لَا يَحِلُّ لَكَ سَمَاعُهُ؟ وَلِمَ نَظَرْتَ مَا لَمْ يَحِلَّ لَكَ النَّظَرُ إِلَيْهِ؟ وَلِمَ عَزَمْتَ عَلَى مَا لَمْ يَحِلَّ لَكَ الْعَزْمُ عَلَيْهِ؟.

وقال أبو حيان: وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ عَنْهُ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ بِالْفَاعِلِيَّةِ، وَيَعْنِي بِهِ أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ وَمَا يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ مِنْ مَفْعُولٍ بِهِ وَمَصْدَرٍ وَظَرْفٍ بِشُرُوطِهِمَا جَارٍ مَجْرَى الْفَاعِلِ، فَكَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ فَكَذَلِكَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ وَأُقِيمَ مَقَامَهُ، فَإِذَا قُلْتَ غَضِبَ عَلَى زَيْدٍ فَلَا يَجُوزُ عَلَى زَيْدٍ غَضِبَ بِخِلَافِ غَضِبْتُ عَلَى زَيْدٍ فَيَجُوزُ عَلَى زَيْدٍ غَضِبْتُ. وَقَدْ حَكَى الِاتِّفَاقَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ الَّذِي يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْمُقْنِعِ مِنْ تَأْلِيفِهِ، فَلَيْسَ عَنْهُ مَسْئُولًا كَالْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ لِتَقَدُّمِ الْجَارِّ والمجرور في عَنْهُ مَسْئُولًا وَتَأْخِيرِهِ فِي الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ.

وَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ: وَلِمَ نَظَرْتَ مَا لَمْ يَحِلَّ لَكَ أَسْقَطَ إِلَى، وَهُوَ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِنْ جَاءَ فِي ضَرُورَةِ شِعْرٍ لِأَنَّ نَظَرَ يَتَعَدَّى بِإِلَى فَكَانَ التَّرْكِيبُ، وَلِمَ نَظَرْتَ إِلَى مَا لَمْ يَحِلَّ لَكَ كَمَا قَالَ النَّظَرُ إِلَيْهِ فَعَدَّاهُ بإلي.

صحيح أنه لا يجوز اعتبار عنه فاعلا متقدما لـ مسئولا المتأخر، لأنه غير واضح، ومبني على رؤية مغايرة لفكر النحويين، أضف أن قياسه على قوله: غير المغضوب عليهم ليس سديدا, لِتَقَدُّمِ الْجَارِّ والمجرور في عَنْهُ مَسْئُولًا وَتَأْخِيرِهِ فِي الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ. وأنا أرجح ما ذهب إليه أبو حيان، وأرجح تعليله, وقياسه, وما ذكره من اتفاق النحاة على أنه لا يجوز تقديمه. لأن المطرد والأشهر فيه ألا يتقدم. وأما عن تعدية الزمخشري الفعل (نظر) بنفسه فى قوله: وَلِمَ نَظَرْتَ مَا لَمْ يَحِلَّ لَكَ النَّظَرُ إِلَيْهِ؟ وهو فعل لازم لا يتعدى إلا بإلي فهو أيضا شاذ، ولا يطرد فى سمت الكلام ويؤخذ علي الزمخشري, وهو نقد في محله, لا يمكن مجاراة الزمخشري فيه.

المبحث الثاني: **قول المخالف**: وهو أن تستدل بقول المخالف على إثبات صحة رأيك لتمريره دون النظر إلى مدى وجاهة الرأيين من عدمه، أو التحيز إلى أحد الرأيين دون الآخر, أو تفضيله على الآخر. فمثلا فى مبحث **الاعتراض** عند قوله: (نَعْبُدُ إِلَهَكَ... إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ)133 البقرة قال أبوحيان: وَجَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الِاخْتِصَاصِ، أَيْ نُرِيدُ بِإِلَهِ آبائك إِلَهًا وَاحِدًا. وَجَوَّزَ أَنْ تَكُونَ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ جُمْلَةً اعْتِرَاضِيَّةً مُؤَكِّدَةً، أَيْ: وَمِنْ حَالِنَا أَنَّا نَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ مُخْلِصُونَ التَّوْحِيدَ أَوْ مُذْعِنُونَ.

قال أبو حيان: وَقَدْ نَصَّ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّ الْمَنْصُوبَ عَلَى الِاخْتِصَاصِ لَا يَكُونُ نَكِرَةً وَلَا مُبْهَمًا. ونصَّ النَّحْوِيُّونَ على أَنَّ جُمْلَةَ الِاعْتِرَاضِ هِيَ الْجُمْلَةُ الَّتِي تُفِيدُ تَقْوِيَةً بَيْنَ جُزْأَيْ مَوْصُولٍ وَصِلَةٍ، ...أَوْ بَيْنَ جُزْأَيْ إِسْنَادٍ، ... أَوْ بَيْنَ فِعْلِ شَرْطٍ وَجَزَائِهِ، أَوْ بَيْنَ قَسَمٍ وَجَوَابِهِ، أَوْ بَيْنَ مَنْعُوتٍ وَنَعْتِهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا بَيْنَهُمَا تَلَازُمٌ مَا. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ: وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ، لِأَنَّ قَبْلَهَا كَلَامًا مُسْتَقِلًّا، وَبَعْدَهَا كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ، وَهُوَ قَوْلُهُ: تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ.

لَا يُقَالُ: إِنَّ بَيْنَ الْمُشَارِ إِلَيْهِ وَبَيْنَ الْإِخْبَارِ عَنْهُ تَلَازُمٌ يَصِحُّ بِهِ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ مُعْتَرِضَةً، لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا مِنْ كَلَامِ بَنِي يَعْقُوبَ، حَكَاهُ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَمَا بَعْدَهَا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِمَا أَخْبَرَ تَعَالَى. وَالْجُمْلَةُ الِاعْتِرَاضِيَّةُ الْوَاقِعَةُ بَيْنَ مُتَلَازِمَيْنِ لا تكون إلا من النَّاطِقِ بِالْمُتَلَازِمَيْنِ، يُؤَكِّدُ بِهَا وَيُقَوِّي مَا تَضَمَّنَ كَلَامُهُ.

وأقول: لقد أجاز الزمخشري هنا وجها إعرابيا, ورده أبو حيان بكون المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة, ولا مبهما دون أن ينظر إلى وجاهته, ودون أن يذكر إعرابا مخالفا لما ذكره الزمخشري حتى نستطيع أن نفضله على إعرابه أو توجيهه. كما أجاز الزمخشري أيضا أن تكون "ونحن له مسلمون" اعتراضا, ورده أبو حيان دون أن ينظر إلى مخرجاته الدلالية. ثم مضى يذكر, ويبين خصائص جملة الاعتراض, ليؤكد على صحة قوله ووجاهة رأيه ونقده المسلط على توجيهات الزمخشري الإعرابية.

وفى مبحث **المتعلقات** عند قوله: (ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ ... فَقُلْ) 28 الإسراء أَجَازَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ يَكُونَ ابْتِغاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ عِلَّةً لِجَوَابِ الشَّرْطِ فَهُوَ يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَقُدِّمَ عَلَيْهِ أَيْ فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا سَهْلًا لَيِّنًا وَعِدْهُمْ وَعْدًا جَمِيلًا رَحْمَةً لَهُمْ وَتَطْيِيبًا لِقُلُوبِهِمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ، أَيِ ابْتَغِ رَحْمَةَ اللَّهِ الَّتِي تَرْجُوهَا بِرَحْمَتِكَ عَلَيْهِمُ.

وقال أبو حيان : وَمَا أَجَازَهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ مَا بَعْدَ فَاءِ الْجَوَابِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ لَا يَجُوزُ فِي قَوْلِكَ إِنْ يَقُمْ فَاضْرِبْ خَالِدًا أَنْ تَقُولَ: إِنْ يَقُمْ خَالِدًا فَاضْرِبْ، وَهَذَا مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فَإِنْ حَذَفْتَ الْفَاءَ فِي مِثْلِ إِنْ يَقُمْ يَضْرِبْ خَالِدًا فَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وَالْكِسَائِيِّ الْجَوَازُ، فَتَقُولُ: إِنْ يَقُمْ خَالِدًا نَضْرِبْ، وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ الْمَنْعُ فَإِنْ كَانَ مَعْمُولُ الْفِعْلِ مَرْفُوعًا نَحْوُ إِنْ تَفْعَلْ يَفْعَلْ زَيْدٌ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ زَيْدٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ مرفوعا بـ يفعل هَذَا. وَأَجَازَ سِيبَوَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ يَفْعَلُ كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنْ تَفْعَلْ يَفْعَلْ زَيْدٌ يَفْعَلُ، وَمَنَعَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ.

وأقول: من الملاحظ هنا أن أبا حيان قد أجمل القول, ولم يجز توجيهات الزمخشري الإعرابية ولا تعليله ولا تقديره للمعنى, وهذا غير منطقي. ثم إنه لم يذكر مسوغات ما يخالف الثلاثة إلا مثالين فقط, وأظن أنهما غير مطابقين للآية, فليس كل ما يساق من أمثلة ذاتية تكون ميزانا للنظم القرآني, أو تكون مقياسا صحيحا عليه. وإذا كان الأمر كذلك فإن مخرجات الآية الدلالية ستكون مغايرة لمخرجاتها حتى لو استندت إلى أقوال شيوخ النحاة. وإذا كانت ابتغاء لا تتعلق بـ" فقل"، وكانت القاعدة أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها, ففي أي شيء تتعلق ابتغاء ؟ ولماذا سكت أبو حيان, عن ذكر وجه التعلق؟.

وفى مبحث **النواسخ** عند قوله: (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا) 103 آل عمران قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: فَأَصْبَحْتُمْ عِبَارَةً عَنْ الِاسْتِمْرَارِ، وَإِنْ كَانَتِ اللَّفْظَةُ مَخْصُوصَةً بِوَقْتٍ مَا، وَإِنَّمَا خُصَّتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ بِهَذَا الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ هِيَ مُبْتَدَأُ النَّهَارِ، وَفِيهَا مَبْدَأُ الْأَعْمَالِ؛ فَالْحَالُ الَّتِي يَحْسَبُهَا الْمَرْءُ مِنْ نَفْسِهِ فِيهَا هِيَ الْحَالُ الَّتِي يَسْتَمِرُّ عَلَيْهَا يَوْمُهُ فِي الْأَغْلَبِ.

وقال أبو حيان: وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ: مِنْ أَنَّ أَصْبَحَ لِلِاسْتِمْرَارِ، وَعَلَّلَهُ بِمَا ذَكَرَهُ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ ذَهَبَ إِلَيْهِ، إِنَّمَا ذَكَرُوا أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْتُهُمَا....وَمَعْنَى فَأَصْبَحْتُمْ، أَيْ صِرْتُمْ، وَأَصْبَحَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمُفْرَدَاتِ تُسْتَعْمَلُ لِاتِّصَافِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَتِهِ وَقْتَ الصَّبَاحِ، وَتُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى صَارَ، فَلَا يُلْحَظُ فِيهَا وَقْتُ الصَّبَاحِ بَلْ مُطْلَقُ الِانْتِقَالِ وَالصَّيْرُورَةِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ.

وأقول: كون هذا المعنى لم يتطرق إليه أحد ليس دليلا على ضعفه أو عدم إفادته؛ وأعتقد أن ابن عطية قد ذهب إليه للتأثير الذي تحدثه الدلالة البنيوية للكلمة في التركيب القرآني أكثر من الاستمرارية الظاهرة التي تعلق بها أبو حيان. لكنه أراد أن يقول: هذا نصُّ النحويين وليس بعده كلام, فجاء نقده في غير محله.

وفى مبحث **التوسع**عند قوله: (مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ)121 آل عمرانقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَقَدِ اتَّسَعَ فِي قَعَدَ وَقَامَ حَتَّى أُجْرِيَا مَجْرَى صَارَ.

قال أبوحيان: وأَمَّا إِجْرَاءُ قَعَدَ مَجْرَى صَارَ فَقَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّمَا جَاءَ فِي لَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ شَاذَّةٌ لَا تَتَعَدَّى، وَهِيَ فِي قَوْلِهِمْ: شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ، أَيْ صَارَتْ. وَقَدْ نُقِدَ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ تَخْرِيجُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَتَقْعُدَ مَلُوماً) عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ: فَتَصِيرُ، لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ لَا يَطَّرِدُ. وَفِي الْيَوَاقِيتِ لِأَبِي عُمَرَ الزَّاهِدِ قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْقَعْدُ الصَّيْرُورَةُ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: قَعَدَ فُلَانٌ أميرا بعد ما كَانَ مَأْمُورًا أَيْ صَارَ. وَأَمَّا إِجْرَاءُ قَامَ مَجْرَى صَارَ فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا عَدَّهَا فِي أَخَوَاتِ كَانَ، وَلَا ذَكَرَ أَنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى صَارَ، وَلَا ذَكَرَ لَهَا خَبَرًا إِلَّا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنَ هِشَامٍ الخضراوي فَإِنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ ... إِنَّهَا مِنْ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: لَفْظَةُ الْقُعُودِ أَدَلُّ عَلَى الثُّبُوتِ.

وأقول: إن المسألة هينة جدا, وليست موحشة ولا عجيبة, ولا ينبغي أن نصنع منها موقفا مغايرا يستلزم النقد. فأبو حيان نفسه أشار إلى مجيء قعد بمعنى صار فى اللغة, وأشار إلى أنها وردت شاذة غير مطردة. وكون هذا المعنى لا يطرد فى الاستعمال لا يمنع من استقرائه أو التصريح به إذا ورد فى أي تركيب لغوي، وبخاصة فى التركيب القرآني؛ أضف أن النحو العربي كله ممزوج بالقليل والشاذ والنادر...إلخ، وذلك أعطاه قبلة الحياة بسبب تداوله والبحث فيه واتجاه الباحثين إلى دراسته؛ ولم يذهب أحد من علمائنا أو النحويين السابقين إلى تنحيته عن الدرس.

وفى مبحث **إضمار الفعل** ورد قوله: (شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ ... اثْنَانِ)106 المائدة قال: شَهادَةً بِالنَّصْبِ وَالتَّنْوِينِ وَنَصْبِ بَيْنَكُمْ قِرَاءَة السُّلَمِيِّ وَالْحَسَنِ فقد قَدَّرَهَا ابن جني والزَّمَخْشَرِيُّ لِيُقِمْ شَهَادَةً بَيْنَكُم اثْنَانِ فَجَعَلَا شَهادَةً مَفْعُولًا بِإِضْمَارِ هذا الأمر واثْنانِ مرتفع بـ ليُقم عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ.

قال أبو حيان: وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ جِنِّي مُخَالِفٌ لِمَا قَالَهُ أَصْحَابُنَا قَالُوا: لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْفِعْلِ وَإِبْقَاءُ فَاعِلِهِ إِلَّا إِنْ أَشْعَرَ بِالْفِعْلِ مَا قَبْلَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ)36 النور، عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ فَتَحَ الْبَاءَ فَقَرَأَهُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وَذَكَرُوا فِي اقْتِيَاسِ هَذَا خِلَافًا أَيْ يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ فَدَلَّ يُسَبِّحُ عَلَى يُسَبِّحُهُ أَوْ أُجِيبَ بِهِ نَفْيٌ كَأَنْ يُقَالَ لَكَ مَا قَامَ أَحَدٌ عِنْدَكَ, فَتَقُولُ بَلَى زِيدٌ أَيْ قَامَ زَيْدٌ, أَوْ أُجِيبَ بِهِ اسْتِفْهَامٌ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَا هَلْ أَتَى أُمَّ الْحُوَيْرِثِ مُرْسَلٌ ... بَلْ خَالِدٌ إِنْ لَمْ تَعُقْهُ الْعَوَائِقُ

التَّقْدِيرُ أَتَى خَالِدٌ أَوْ يَأْتِيهَا خَالِدٌ وَلَيْسَ حَذْفُ الْفِعْلِ الَّذِي قَدَّرَهُ ابْنُ جِنِّي وَتَبِعَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ.

وأقول: كون هذا التأويل الذي أتى به الزمخشري يخالف ما عليه بعض النحويين, لا يعنى عدم جوازه أو عدم قبوله, بل يعني أنه وجه من وجوه المعاني المنبثقة والمتولدة عن التركيب القرآني. ولم يقتصر تقدير الفعل الرافع للفاعل فى الآية على ابن جني والزمخشري وحسب, بل ذهب إليه آخرون كالفراء والزجاج.

وعندي أن الوجه الذي قدره ابن جني مقبول وأيسر فهما مما ذهب إليه أبو حيان. ألا ترى أن أبا حيان قد ذهب فى إعراب شهادة إلى وجهين مبنيين على التأويل الذي ينكره على الزمخشري, وينكره على آخرين, أحدهما أن يكون شَهادَةُ مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي نَابَ مَنَابَ الْفِعْلِ بِمَعْنَى الْأَمْرِ واثْنانِ مُرْتَفِعٌ بِهِ وَالتَّقْدِيرُ لِيَشْهَدْ بَيْنَكُمُ اثْنَانِ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ قَوْلِكَ: ضَرْبًا زَيْدًا. وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ أَيْضًا مَصْدَرًا لَيْسَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ بَلْ يَكُونُ خَبَرًا نَابَ مَنَابَ الْفِعْلِ فِي الْخَبَرِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَلِيلًا كَقَوْلِكَ افْعَلْ وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً أَيْ وَأُكْرِمُكَ وَأَسُرُّكَ فَكَرَامَةٌ وَمَسَرَّةٌ بَدَلَانِ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ فِي الْخَبَرِ, وَقاس عليه قَوْل امْرِئِ الْقَيْسِ: وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ, فَارْتِفَاعُ صَحْبِي وَانْتِصَابُ مَطِيَّهُمْ بِقَوْلِهِ وُقُوفًا لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ فِي الْخَبَرِ التَّقْدِيرُ وَقَفَ صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ, وَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ: يَشْهَدُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ اثْنَانِ.

وفى مبحث **الحروف** عند قوله: (ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ)2 الأنعام قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا مَعْنَى ثُمَّ؟ قُلْتُ: اسْتِبْعَادُ أَنْ يَعْدِلُوا بِهِ بَعْدَ وُضُوحِ آيَاتِ قُدْرَتِهِ وَكَذَلِكَ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ اسْتِبْعَادُ لِأَنْ تَمْتَرُوا فِيهِ بَعْدَ مَا ثَبَتَ أَنَّهُ مُحْيِيهِمْ وَمُمِيتُهُمْ وَبَاعِثُهُمْ.

وقال أبو حيان: وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَطِيَّةَ مِنْ أَنَّ ثُمَّ لِلتَّوْبِيخِ، وَالزَّمَخْشَرِيُّ مِنْ أَنَّ ثُمَّ لِلِاسْتِبْعَادِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ ثُمَّ لَمْ تُوضَعْ لِذَلِكَ، وَإِنَّمَا التَّوْبِيخُ أَوِ الِاسْتِبْعَادُ مَفْهُومٌ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ لَا مِنْ مَدْلُولِ، ثُمَّ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ ذَكَرَ ذَلِكَ بَلْ ثُمَّ هُنَا لِلْمُهْلَةِ فِي الزَّمَانِ وَهِيَ عَاطِفَةٌ جُمْلَةً اسْمِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، أَخْبَرَ تَعَالَى بِأَنَّ الْحَمْدَ لَهُ وَنَبَّهَ عَلَى الْعِلَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْحَمْدِ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ وَهِيَ خلق السموات وَالْأَرْضِ وَالظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ الْكَافِرِينَ بِهِ يَعْدِلُونَ فَلَا يَحْمَدُونَهُ.

وأقول: صحيح أن الدلالة النحوية التي ذكرها أبو حيان لـ (ثم) هي للمهلة من الزمان والعطف. أما ما ذكره الزمخشري فهو المعنى البلاغي الذي استقرأه واستنبطه للحرف من السياق القرآني. ولاشك أن المعنى اللغوي للحرف لا يغيب عن ذاكرة الزمخشري, ولكنه آثر المعنى البلاغي لجماله فى هذا الموضع.

وفى مبحث **الموصول** عند قوله: (سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ)93 هود جَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فِي مَنْ يَأْتِيهِ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً مَفْعُولَةً بِقَوْلِهِ: تَعْلَمُونَ أَيْ: تَعْلَمُونَ الشَّقِيَّ الَّذِي يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَالَّذِي هُوَ كَاذِبٌ، وَاسْتِفْهَامِيَّةً فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الِابْتِدَاءِ، وتعلمون مُعَلَّقٌ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَيُّنَا يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ، وَأَيُّنَا هُوَ كَاذِبٌ.

قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ، يَعْنِي كَوْنَهَا مَفْعُولَةً قَالَ: لِأَنَّهَا مَوْصُولَةٌ، وَلَا يُوصَلُ فِي الِاسْتِفْهَامِ، وَيَقْضِي بِصِلَتِهَا أَنَّ الْمَعْطُوفَةَ عَلَيْهَا مَوْصُولَةٌ لَا مَحَالَةَ انْتَهَى.

وقال أبوحيان: وَقَوْلُهُ: وَيَقْضِي بِصِلَتِهَا إِلَخْ لَا يَقْضِي بِصِلَتِهَا، إِذْ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً لَا مَحَالَةَ كَمَا قَالَ، بَلْ تَكُونُ اسْتِفْهَامِيَّةً إِذَا قَدَّرْتَهَا مَعْطُوفَةً عَلَى مَنْ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، كَمَا قَدَّرْنَاهُ وَأَيُّنَا هُوَ كَاذِبٌ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ إِدْخَالِ الْفَاءِ وَنَزْعِهَا فِي سَوْفَ تَعْلَمُونَ؟ قُلْتُ: إِدْخَالُ الْفَاءِ وَصْلٌ ظَاهِرٌ بِحَرْفٍ مَوْضُوعٍ لِلْوَصْلِ، وَنَزْعُهَا وَصْلٌ خفي تقديري بِالِاسْتِئْنَافِ الَّذِي هُوَ جَوَابٌ

لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُمْ قَالُوا: فَمَاذَا يَكُونُ إِذَا عَمِلْنَا نَحْنُ عَلَى مَكَانَتِنَا، وَعَمِلْتَ أَنْتَ؟ فَقَالَ: سَوْفَ تَعْلَمُونَ، يُوصَلُ تَارَةً بِالْفَاءِ، وَتَارَةً بِالِاسْتِئْنَافِ، كَمَا هُوَ عَادَةُ الْبُلَغَاءِ مِنَ الْعَرَبِ. وَأَقْوَى الْوَصْلَيْنِ وَأَبْلَغُهُمَا الِاسْتِئْنَافُ، وَهُوَ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ عِلْمِ الْبَيَانِ تَتَكَاثَرُ مَحَاسِنُهُ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: قد ذَكَرَ عَمَلَهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ، وَعَمَلَهُ عَلَى مَكَانَتِهِ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ ذِكْرَ عَاقِبَةِ الْعَامِلِينَ مِنْهُ وَمِنْهُمْ، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ، وَمَنْ هُوَ صَادِقٌ حَتَّى يَنْصَرِفَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ إِلَى الْجَاحِدِينَ، وَمَنْ هُوَ صَادِقٌ إِلَى النَّبِيِّ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِمْ. قُلْتُ: الْقِيَاسُ مَا ذَكَرْتُ، وَلَكِنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا يَعُدُّونَهُ كَاذِبًا قَالَ: وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ يَعْنِي فِي زَعْمِكُمْ وَدَعْوَاكُمْ تَجْهِيلًا لَهُمْ.

وقال أبوحيان: وَفِي أَلْفَاظِ هَذَا الرَّجُلِ سُوءُ أَدَبٍ، وَالَّذِي قَالَهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، لِأَنَّ التَّهْدِيدَ الَّذِي وَقَعَ لَيْسَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، وَلَا هُوَ دَاخِلٌ فِي التَّهْدِيدِ الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ: سَوْفَ تَعْلَمُونَ، إِذْ لَمْ يَأْتِ التَّرْكِيبُ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ، وَأَعْمَلُ عَلَى مَكَانَتِي، وَلَا سَوْفَ تَعْلَمُونَ. وَاعْلَمْ أَنَّ التَّهْدِيدَ مُخْتَصٌّ بِهِمْ. وَاسْتَسْلَفَ الزَّمَخْشَرِيُّ قَوْلَهُ: قَدْ ذَكَرَ عَمَلَهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ، وَعَمَلَهُ عَلَى مَكَانَتِهِ، فَبَنَى عَلَى ذَلِكَ سُؤَالًا فَاسِدًا، لِأَنَّ الْمُتَرَتِّبَ عَلَى مَا لَيْسَ مَذْكُورًا لَا يَصِحُّ الْبَتَّةَ، وَجَمِيعُ الْآيَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا إِنَّمَا هِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ عَلَى سَبِيلِ التَّهْدِيدِ.

وأقول: إن استهلال أبي حيان بقوله: وَفِي أَلْفَاظِ هَذَا الرَّجُلِ سُوءُ أَدَبٍ, غير مقبول, وتستطيع أن تحكم علي نقده وحكمه على توجيهات الزمخشري الدلالية, وأنك تتوقع أن يأتي في وقفاته بعكس تقدير الزمخشري, وأنه يستبعد أن يذكر ممدوحة فيه حتى لو كانت سديدة. وهل ذكر أبو حيان ممدوحة في تخريجات الزمخشري النحوية أو الدلالية عبر تفسيره المسمى بالكشاف, لأن أبا حيان لم يكن موضوعيا أو حياديا في توحيه النقد الإعرابي للزمخشري, ولم يكن يتصف بأسس النقد النزيه.

وأري أن أبا حيان قد غاظته تأويلات الزمخشري كثيرا, وقد غاظته تقديراته للمعاني, ولم يستطع مجاراته, فتحول إلى سبه. وأنا أدعوك إلى أن تقرأ معي المعاني التي استقرأها الزمخشري من النظم القرآني وحواراته فيه, وأيضا تقرأ محاكاة ابن عطية له. وعندي أنها ليست بحسنة فقط بل رائعة. وأما قول أبي حيان وتعليقه على مخرجات الزمخشري البلاغية بأنها لا تنقاس, فهذا ليس نقدا بل هو سب, ولا ينبغي أن يتناول أبوحيان كلام الزمخشري لفظة لفظة أو عبارة عبارة بالرفض وحسب, بل كان يحسن به أن يتناوله لفظة لفظة بالنقد الموضوعي, وليس بالجملة. ثم إنك لا تستطيع أن تقول: إن كل ما ذهب إليه الزمخشري وشرحه سيئ أو خطأ, لأن معناه انتفاء الحسن كلية عنه, وهذا لا يجوز بل يقال: هذا القول حسن لكذا وكذا, وهذا القول قبيح لكذا وكذا, عندئذ يكون التقييم صحيح وحيادي.

المبحث الثالث : عكس التقدير: أن تأتي بوجه إعرابي أو تأويل نحوي على عكس ما هو شائع ومألوف من المخرجات النحوية فيه.فمثلا في مبحث **المصدر** عند قوله: (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا)32 الجاثية قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا؟ قُلْتُ أَصْلُهُ نَظُنُّ ظَنًّا، وَمَعْنَاهُ إِثْبَاتُ الظَّنِّ مَعَ نَفْيِ مَا سِوَاهُ، وَزَيْدٌ نَفَى مَا سِوَى الظَّنِّ تَوْكِيدًا بِقَوْلِهِ: وَما نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَسَيِّئاتُ ما عَمِلُوا أى قبائح أعمالهم. أو عقوبات أعمالهم السيئات.

وقال أبوحيان: وَهَذَا الْكَلَامُ مِمَّنْ لَا شُعُورَ لَهُ بِالْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، مِنْ أَنَّ التَّفْرِيغَ يَكُونُ فِي جَمِيعِ الْمَعْمُولَاتِ مِنْ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ وَغَيْرِهِ، إِلَّا الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ. وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ: إِنْ نَظُنُّ إِلَّا أَنَّكُمْ تَظُنُّونَ ظَنًّا، قَالَ: وَإِنَّمَا احْتِيجَ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ: مَا ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا، فَاهْتَدَى إِلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَأَخْطَأَ فِي التَّخْرِيجِ.

وأقول: لقد بحثت في المراجع والمصادر كي أتحقق من أن التفريغ لا يكون فى المصدر فلم أثبته ولم أهتدِ إلي القاعدة النحوية التي أشار إليها أبو حيان، إلا ما ورد فى الكتاب فى باب ما ينتصب فيه

المصدر قياسا على الآية وهو: ما أنت إلا سيرا...وتقديره: ما أنت إلا تفعل فعلا, وهو الوجه الذي قدره المبرد فى الآية إن نحن إلا نظن ظنا. ولكنني أجد نفسي مطمئنا إلى تخريج الزمخشري, إذ الموضع موضع إثبات الظن مع النفي, وهذا لا يوجد إلا بالتفريغ الذي ذهب إليه.

وفى مبحث **المبتدأ والخبر** عند قوله: (أَراغِبٌ أَنْتَ)46 الكهف قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَقُدِّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي قَوْلِهِ أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي لِأَنَّهُ كَانَ أَهَمَّ عِنْدَهُ وَهُوَ عِنْدَهُ, أَعْنِي وَفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّعَجُّبِ وَالْإِنْكَارِ لِرَغْبَتِهِ عَنْ آلِهَتِهِ، وَإِنَّ آلِهَتَهُ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَرْغَبَ عَنْهَا أَحَدٌ. وَفِي هَذَا سُلْوَانٌ وَثَلْجٌ لِصَدْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّا كَانَ يَلْقَى مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ مِنْ كُفَّارِ قَوْمِهِ.

وقال أبوحيان: وَالْمُخْتَارُ فِي إِعْرَابِ أَراغِبٌ أَنْتَ أَنْ يَكُونَ رَاغِبٌ مُبْتَدَأً لِأَنَّهُ قَدِ اعْتَمَدَ عَلَى أداة الاستفهام، وأَنْتَ فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، وَيَتَرَجَّحُ هَذَا الْإِعْرَابُ عَلَى مَا أَعْرَبَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْ كون أَراغِبٌ خبرا وأَنْتَ مُبْتَدَأٌ بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَلَا تَأْخِيرٌ إِذْ رُتْبَةُ الْخَبَرِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ. وَالثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ فُصِلَ بَيْنَ الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ أَراغِبٌ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ الَّذِي هُوَ عَنْ آلِهَتِي بِمَا لَيْسَ بِمَعْمُولٍ لِلْعَامِلِ، لِأَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ هُوَ عَامِلًا فِي الْمُبْتَدَأِ بِخِلَافِ كَوْنِ أَنْتَ فَاعِلًا فإن مَعْمُولُ أَراغِبٌ فَلَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ أَراغِبٌ وَبَيْنَ عَنْ آلِهَتِي بِأَجْنَبِيٍّ إِنَّمَا فُصِلَ بِمَعْمُولٍ لَهُ.

وأقول: إن ما ذكره الزمخشري هنا وجه صحيح واضح, يفوق توجيهات غيره من النحويين وما ذكره أبو حيان أيضا وجه مقبول. أما عن المختار والمرجح فلا يجوز أن يجزم به أبو حيان أو يعارضه, لأنه وجه جديد تفرد به الزمخشري, ولا يخالف القاعد. وظني أن أبا حيان أخذ بظاهر النظم وحكم عليه, ولم يلتفت إلى المعنى البلاغي الذي أحسه الزمخشري فيه. وإنما ذهب هذا المذهب ليخالف وجه الزمخشري وليأتي بما هو عكس التقدير.

ومثل ذلك فى مبحث **الصفة** عند قوله: (وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثامِنُهُمْ)22 الكهف قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا هَذِهِ الْوَاوِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الثَّالِثَةِ وَلِمَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا دُونَ الْأُولَتَيْنِ؟ قُلْتُ: هِيَ الْوَاوُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى الْوَاقِعَةِ حَالًا عَنِ الْمَعْرِفَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: جَاءَنِي رَجُلٌ وَمَعَهُ آخَرُ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَفِي يَدِهِ سَيْفٌ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَعَلَا: (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ)4الحجر، وَفَائِدَتُهَا تَوْكِيدُ لُصُوقِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ، وَالدَّلَالَةُ عَلَى اتِّصَافِهِ أَمْرٌ ثَابِتٌ مُسْتَقِرٌّ، وَهِيَ الْوَاوُ الَّتِي آذَنَتْ بِأَنَّ الَّذِينَ قَالُوا سَبْعَةٌ وَثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قَالُوهُ عَنْ ثَبَاتِ عِلْمٍ وَطُمَأْنِينَةِ نَفْسٍ وَلَمْ يَرْجُمُوا بِالظَّنِّ كَمَا غَيْرُهُمْ.

وقال أبوحيان : وَكَوْنُ الْوَاوِ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً دَالَّةً عَلَى لُصُوقِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ وَعَلَى ثُبُوتِ اتِّصَالِهِ بِهَا شَيْءٌ لَا يَعْرِفُهُالنَّحْوِيُّونَ، بَلْ قَرَّرُوا أَنَّهُ لَا تَعْطِفُ الصِّفَةَ الَّتِي لَيْسَتْ بِجُمْلَةٍ عَلَى صِفَةٍ أُخْرَى إِلَّا إِذَا اخْتَلَفَتِ الْمَعَانِي حَتَّى يَكُونَ الْعَطْفُ دَالًّا عَلَى الْمُغَايَرَةِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَخْتَلِفْ فَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ هَذَا فِي الْأَسْمَاءِ الْمُفْرَدَةِ، وَأَمَّا الْجُمَلُ الَّتِي تَقَعُ صِفَةً فَهِيَ أَبْعَدُ مِنْ أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ فِيهَا، وَقَدْ رَدُّوا عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ قَوْلَ سِيبَوَيْهِ، وَأَمَّا مَا جَاءَ لِمَعْنًى وَلَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ هُوَ عَلَى أَنَّ وَلَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ لِمَعْنًى، وَأَنَّ الْوَاوَ دَخَلَتْ فِي الْجُمْلَةِ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَيَأْكُلُ عَلَى تَقْدِيرِ الصِّفَةِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى إِلَّا وَلَها فَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ وَيَكْفِي رَدًّا لِقَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ: أَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ عُلَمَاءِ النَّحْوِ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ.

وأقول: إن القول بأن الواو دخلت على جملة الصفة لتدل على لصوق الصفة بالموصوف هذا معنى جديد حسن خاص بالزمخشري نفسه, وهذا المعنى بلاغي, أكثر ميلا إلى المعاني البلاغية. نعم لم يقل به أحد من النحاة, ولكن كونه جديدا لا ينفي عنه صفة الجمال، فهو تخريج يحسب له لا عليه. أما عن كون الجملة الواقعة بعد إلا صفة لقرية, لم يذهب إليه أحد, لا يمنع من كونه تقديرا صوابا, فقد ذكر الفراء ورود الوجهين فى هذا الموضع من كلام العرب ذكر الواو وحذفها, وإذا كان الوجهين

صوابا فإن القاعدة تقول: الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال, وبهذا يكون تخريج الزمخشري أولى وأقرب من كونها حالا, وليس مسوغ لنفي التفسير المقبول الذي أتى به الزمخشري سوى الإتيان بعكس التقدير.

وفي هذا **المبحث**أيضايجيء قوله: (لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ)116 النحل أَجَازَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَغَيْرُهُ أَنْ يَكُونَ الكذب بالجر صفة لما الْمَصْدَرِيَّةِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: كَأَنَّهُ قِيلَ: لِوَصْفِهَا الْكَذِبَ بِمَعْنَى الْكَاذِبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: بِدَمٍ كَذِبٍ.

وقال أبوحيان: وَهَذَا عِنْدِي لَا يَجُوزُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ أَنِ الْمَصْدَرِيَّةِ لَا يُنْعَتُ الْمَصْدَرُ الْمُنْسَبِكُ مِنْهَا وَمِنَ الْفِعْلِ، وَلَا يُوجَدُ مِنْ كَلَامِهِمْ: يُعْجِبُنِي أَنْ قُمْتَ السَّرِيعَ، يُرِيدُ قِيَامَكَ السَّرِيعَ، وَلَا عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَخْرُجَ السَّرِيعَ أَيْ: مِنْ خُرُوجِكَ السَّرِيعِ الْخُرُوفِ الْمَصْدَرِيَّةِ حُكْمُ أَنْ فَلَا يُوجَدُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَصْفُ الْمَصْدَرَ الْمُنْسَبِكَ مِنْ أَنِ وَلَا، مِنْ مَا وَلَا، مِنْ كَيْ، بِخِلَافِ صَرِيحِ الْمَصْدَرِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُنْعَتَ، وَلَيْسَ لِكُلِّ مُقَدَّرٍ حُكْمُ الْمَنْطُوقِ بِهِ وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ فِي ذَلِكَ مَا تَكَلَّمَتْ بِهِ الْعَرَبُ.

وأقول: إن الوجه الذي ذهب إليه الزمخشري وأعابه عليه أبو حيان هو الوجه نفسه الذي ذهب إليه الفراء والزجاج، بعيدا عن كون أبي حيان يجيز القراءة أو لا. لأن القراءة سنة متبعة. وهو يقر بذلك, لأنه من أكثر من دافع عن القراء في كل مواقفه, فكيف له أن يردها؟ ولماذا لم يلتفت أو يعارض تخريجا قاله الزجاج والفراء إذ قالا: في الكذب ثلاثة أوجه: قرئت (الكذبَ) ، وقرئت (الكذبِ)، وقرئت (الكذبُ)، فمن قرأ "وهو أكثر القراءة" الكذبَ (بالنصب) فالمعنى: ولا تقولوا لوصف ألسنتكم الكذبَ ... ومن قرأ الكذبِ (بالجر) كان ردا على ما المعنى: ولا تقولوا لوصف ألسنتكم الكذبِ. ومن قرأ الكذبُ (بالرفع) فهو نعت للألسنة, وما فعل أبو حيان ذلك مع الزمخشري إلا ليأتي بعكس تقديره.

وفي مبحث **المصدر المؤكد** ورد قوله : (صِبْغَةَ اللَّهِ ... وَنَحْنُ لَهُ عابِدُونَ) 138البقرة قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: (وَنَحْنُ لَهُ عابدون) عطف على (آمنا بالله) وَهَذَا الْعَطْفُ يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ صِبْغَةَ اللَّهِ بَدَلٌ مِنْ مِلَّةٍ، أَوْ نُصِبَ عَلَى الْإِغْرَاءِ، بِمَعْنَى: عَلَيْكُمْ صِبْغَةَ اللَّهِ، لِمَا فِيهِ مِنْ فَكِّ النَّظْمِ وَإِخْرَاجِ الْكَلَامِ عن التئامه وَاتِّسَاقِهِ. وَانْتِصَابُهَا يَعْنِي: صِبْغَةَ اللَّهِ عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ مُؤَكِّدٌ، هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ.

قال أبو حيان: وَتَقْدِيرُهُ: فِي الْإِغْرَاءِ عَلَيْكُمْ صِبْغَةَ اللَّهِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ الْإِغْرَاءَ، إِذَا كَانَ بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ، لَا يَجُوزُ حَذْفُ ذَلِكَ الظَّرْفِ وَلَا الْمَجْرُورِ، وَلِذَلِكَ حِينَ ذَكَرْنَا وَجْهَ الْإِغْرَاءِ قَدَّرْنَاهُ بِالْزَمُوا صِبْغَةَ اللَّهِ.

وأقول: إن سيبويه نفسه قد ذكر في كتابه أوجها إعرابية لهذه المسألة غير المصدر المؤكد كالإغراء والخبر ولم يجزم بأفضلية رأي على آخر ,فلا داعي بالتمسك برأي دون آخر, أو أن نقلل منه أو أن نقول ونأتي بعكس التقدير نكاية في الزمخشري. وأيُّ الوجوه الإعرابية أولى عند أبي حيان؟ لم يذكر. ألا ترى أن أبا حيان لا يعرض نفسه للإعراب إلا قليلا حتى لا يكون عرضة للنقد؟ يسبح بعيدا عن مواضع الخلاف النحوي والإعراب, وإذا عرض لهما ربما لا يأتي بجديد فيهما, حيث لم تظهر له انفرادات نحوية كالتي انفرد بها الزمخشري.

وفي مبحث **نواصب المضارع** ورد قوله: (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ ... وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ ... وَيُكَفِّرَ)271 البقرة قراءة الحسن رضي الله عنه بالياء والنصب بإضمار أن. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَمَعْنَاهُ: وَإِنْ تُخْفُوهَا يَكُنْ خَيْرًا لَكُمْ، وَأَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ.

وقال أبو حيان: وَظَاهِرُ كَلَامِهِ هَذَا أَنَّ تَقْدِيرَهُ: وَأَنْ يُكَفِّرَ، يَكُونُ مُقَدَّرًا بِمَصْدَرٍ، وَيَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى: خَيْرًا، خَبَرُ يَكُنِ الَّتِي قَدَّرَهَا كَأَنَّهُ قَالَ: يَكُنِ الْإِخْفَاءُ خَيْرًا لَكُمْ وَتَكْفِيرًا، فَيَكُونُ: أَنْ يُكَفِّرَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ. وَالَّذِي تَقَرَّرَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ الْمُنْسَبِكَ مِنْ أَنِ الْمُضْمَرَةَ مَعَ الْفِعْلِ

الْمَنْصُوبِ بِهَا هُوَ مَرْفُوعٌ مَعْطُوفٌ عَلَى مَصْدَرٍ مُتَوَهَّمٍ مَرْفُوعٍ، تَقْدِيرُهُ مِنَ الْمَعْنَى، فَإِذَا قُلْتَ: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، فَالتَّقْدِيرُ: مَا يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ فحديث، وكذلك إن تجيء وَتُحْسِنْ إِلَيَّ أُحْسِنُ إِلَيْكَ، التَّقْدِيرُ إِنْ يَكُنْ مِنْكَ مَجِيءٌ وَإِحْسَانٌ أُحْسِنُ إِلَيْكَ. وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ بَعْدَ جَوَابِ الشَّرْطِ. كَالتَّقْدِيرِ الَّذِي قَدَّرْنَاهُ فِي: يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ، فِي قِرَاءَةِ مَنْ نَصَبَ، فيغفرُ، فعلى هذا يكون القدير: وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ يَكُنْ زِيَادَةُ خَيْرٍ لِلْإِخْفَاءِ عَلَى خَيْرٍ لِلْإِبْدَاءِ وَتَكْفِيرٌ.

وأقول: لم يلاحظ فى مذهب البصريين أنهم قدروا مصدرا متوهما مرفوعا معطوفا عليه (أن يكفرَ) كالذي ذهب إليه أبو حيان. بل أشاروا إلى أن المصدر المؤول فى محل رفع معطوفا على موضع الاسم السابق عليه؛ والمعنى: إخفاء الصدقات وإتيانها خير وتكفير... ففهم أن التكفير المرفوعة معطوفة على خير الواقعة خبرا، وليست معطوفة على مصدر متوهم مرفوع.

وفى مبحث **الظرف** ورد قوله: (إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ)53 الأحزاب قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ فِي مَعْنَى الظَّرْفِ تَقْدِيرُهُ: وَقْتَ أن يؤذن لكم، وغَيْرَ ناظِرِينَ: حَالٌ مِنْ لَا تَدْخُلُوا، أَوْقَعَ الِاسْتِثْنَاءَ عَلَى الْوَقْتِ وَالْحَالِ مَعًا، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا وَقْتَ الْإِذْنِ، وَلَا تَدْخُلُوهَا إِلَّا غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ.

وقال أبوحيان: فَقَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ فِي مَعْنَى الظَّرْفِ وَتَقْدِيرُهُ: وَقْتَ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ، وَأَنَّهُ أَوْقَعَ الِاسْتِثْنَاءَ عَلَى الْوَقْتِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَقَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ أَنِ الْمَصْدَرِيَّةَ لَا تَكُونُ فِي مَعْنَى الظَّرْفِ. تَقُولُ: أَجِيئُكَ صِيَاحَ الدِّيكِ وَقُدُومَ الْحَاجِّ، وَلَا يَجُوزُ: أَجِيئُكَ أَنْ يَصِيحَ الدِّيكُ وَلَا أَنْ يَقْدِمَ الْحَاجُّ. وَإِمَّا أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ وَقَعَ عَلَى الْوَقْتِ وَالْحَالِ مَعًا، فَلَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ، وَلَا يَقَعُ بَعْدُ إِلَّا فِي الِاسْتِثْنَاءِ إِلَّا الْمُسْتَثْنَى، أَوِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَوْ صِفَةُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ: وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ وَالْكِسَائِيُّ ذَلِكَ فِي الْحَالِ، أَجَازَا: مَا ذَهَبَ الْقَوْمُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمْعَةِ رَاجِلِينَ عَنَّا، فَيَجُوزُ مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْحَالِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ، فَلَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا، لِأَنَّهُ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: إِلَّا بِأَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ، فَتَكُونُ الْبَاءُ لِلسَّبَبِيَّةِ، كَقَوْلِهِ: فَأَخْرَجْنا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ، أَوْ لِلْحَالِ، أَيْ مَصْحُوبِينَ بِالْإِذْنِ. وَأَمَّا غَيْرَ ناظِرِينَ، كَمَا قَرَّرَ فِي قَوْلِهِ: بِالْبَيِّناتِ وَالزُّبُرِ. أَرْسَلْنَاهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ، دَلَّ عَلَيْهِ لَا تَدْخُلُوا، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ أَرْسَلْنَاهُمْ قَوْلُهُ: وَمَا أَرْسَلْنَا. وَمَعْنَى غَيْرَ ناظِرِينَ فَحَالٌ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: ادْخُلُوا بِالْإِذْنِ غَيْرَ نَاظِرِينَ. كَمَا قَرَّرَ فِي قَوْلِهِ: بِالْبَيِّناتِ وَالزُّبُرِ، أَيْ غَيْرَ مُنْتَظِرِينَ وَقْتَهُ، أَيْ وَقْتَ اسْتِوَائِهِ وَنَهْيِئَتِهِ.

وأقول: بالنسبة **للنقطةالأولى**: وهى أنه لا يجوز عند أبي حيان أن تجيء أن المصدرية بعد الاستثناء بمعنى الوقت ومذهب الزمخشري عنده غير صحيح, ولا يجوز أن تكون بمعني الوقت والحال عند الجمهور, وزعم أبو حيان بوجود نص معروف ينفى ذلك , ولا يجوز أن تكون بمعنى الحال فقط عند الأخفش والكسائي . والصواب عنده: أن يكون التقدير: إلا بأن يؤذن لكم أي مصحوبين بالأذن. ألا ترى كيف انتهى به الحال إلى عكس التقدير والتأويل معا.

النقطة الثانية: أن غير ناظرين بمعنى: ادخلوا بالأذن غير ناظرين أي غير منتظرين وقته. وكأن التأويل وتقدير الوقت مباح هنا لدى أبي حيان, محظور هناك لدى الزمخشري وغيره. وأنا هنا أرجح المذهب الأول, وهو المدلل برأي كثيرين ومنهم العكبري فى التبيان إذ ذهب إلى أنها فى معنى الوقت عندما فسر قوله: (إلا أن يشاء الله), وقدر المعنى على الوقت أي وقت أن يشاء الله, ولكنه حذف الوقت.

وفى مبحث **التنازع** عند قوله: (فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ) 259 البقرة قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَفَاعِلُ تَبَيَّنَ مُضْمَرٌ تَقْدِيرُهُ: فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شيء قدير، قال: أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَحُذِفَ الْأَوَّلُ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا.

قال أبوحيان : فَجَعَلَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ، لِأَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْعَامِلَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ لَا بُدَّ أَنْ يَشْتَرِكَا، وَأَدَّى ذَلِكَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ حَتَّى لَا يَكُونَ الْفَصْلُ مُعْتَبَرًا، وَيَكُونَ الْعَامِلُ الثَّانِي مَعْمُولًا لِلْأَوَّلِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَنِي يَضْحَكُ زَيْدٌ. فَجَعَلَ فِي جَاءَنِي ضَمِيرًا أَوْ فِي يَضْحَكُ، حَتَّى لَا يَكُونَ هَذَا الْفِعْلُ فَاصِلًا، وَلَا يَرُدَّ عَلَى هَذَا جَعْلُهُمْ (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً)96 الكهف, ولا (هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ)19 الحاقة, وَلَا (تَعالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ)5 المنافقون, وَلَا (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ)176 النساء, مِنَ الْإِعْمَالِ لِأَنَّ هَذِهِ الْعَوَامِلَ مُشْتَرِكَةٌ بِوَجْهٍ مَا مِنْ وُجُوهِ الِاشْتِرَاكِ، وَلَمْ يَحْصُلِ الِاشْتِرَاكُ فِي الْعَطْفِ وَلَا الْعَمَلِ.

فَإِذَا كَانَ عَلَى مَا نَصُّوا فَلَيْسَ العامل الثاني مشتركا بَيْنَهُ وَبَيْنَ: تَبَيَّنَ، الَّذِي هُوَ الْعَامِلُ الْأَوَّلُ بِحَرْفِ عَطْفٍ، وَلَا بِغَيْرِهِ، وَلَا هُوَ مَعْمُولٌ: لِتَبَيَّنَ، بَلْ هُوَ مَعْمُولٌ: لَقَالَ، وَقَالَ جَوَابُ، لَمَّا أَنْ قُلْنَا: إِنَّهَا حَرْفٌ وَعَامِلَةٌ فِي، لَمَّا أَنْ قُلْنَا إِنَّهَا ظَرْفٌ، وَتَبَيَّنَ، عَلَى هذا الْقَوْلِ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِالظَّرْفِ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّحْوِيُّونَ فِي مِثْلِ هَذَا الْبَابِ: لَوْ جَاءَ قَتَلْتَ زَيْدًا، وَلَا: مَتَى جَاءَ قَتَلْتَ زَيْدًا، وَلَا إِذَا جَاءَ ضَرَبْتَ خَالِدًا. وَلِذَلِكَ حَكَى النَّحْوِيُّونَ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ: أَكْرَمْتَ أَهَنْتَ زَيْدًا.

وَقَدْ نَاقَضَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ: فَإِنَّهُ قَالَ: وَفَاعِلُ تَبَيَّنَ مُضْمَرٌ، ثُمَّ قَدَّرَهُ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شيء قَدِيرٌ قَالَ أَعْلَمُ ... إِلَى آخِرِهِ، قَالَ: فَحُذِفَ الْأَوَّلُ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا، وَالْحَذْفُ يُنَافِي الْإِضْمَارَ لِلْفَاعِلِ، وَهَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِضْمَارٌ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَلَا يُجِيزُ الْبَصْرِيُّونَ فِي مِثْلِ هَذَا الْبَابِ حَذْفَ الْفَاعِلِ أَصْلًا، فَإِنَّ كَانَ أَرَادَ بِالْإِضْمَارِ الْحَذْفَ فَقَدْ خَرَجَ إِلَى قَوْلِ الْكِسَائِيِّ مِنْ أَنَّ الْفَاعِلَ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يُضْمَرُ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ، بَلْ يُحْذَفُ عِنْدَهُ الْفَاعِلُ، وَالسَّمَاعُ يَرُدُّ عليه. قال الشاعر: هويتني وَهَوَيْتُ الْخُرُدَ الْعُرْبَا.

يرى أبو حيان فى سياق الآية أنه لا يوجد اشتراك بين تبين وأعلم, فالأول ماض, والثالث مضارع, وكأنك قلت: أكرمتُ وأهنتُ زيدا. وهنا أسأل إذا كان تعليل أبي حيان وقياساته وأمثلته صحيحة فأين فاعل تبين؟ وما تأويله؟ ولماذا لم يعلن الوجه الدقيق الذي ينتظره جلُّ الباحثين فى المسألة فقد تتبعتها فى المصادر كي أرى لها وجها مخالفا أو مؤيدا فلم أجد معنا واضحا استند إليه إلا معنى الزمخشري. **وأقول**: لن تجدي مهارة الشرح والاستدلال نفعا مع غياب مفتاح الإجابة.

وفي مبحث **<u>اللازم والمتعدي</u>** عند قوله: (يُسَيِّرُكُمْ)22 يونس قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هُوَ تَضْعِيفُ مُبَالَغَةٍ، لَا تَضْعِيفُ تَعْدِيَةٍ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: سِرْتُ الرَّجُلَ وَسَيَّرْتُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْهُذَلِيِّ:

فَلَا تَجْزَعَنْ مِنْ سُنَّةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا ... فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا

قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَعَلَى هَذَا الْبَيْتِ اعْتِرَاضٌ حَتَّى لَا يَكُونَ شَاهِدًا فِي هَذَا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ كَالظَّرْفِ كَمَا تَقُولُ: سِرْتُ الطَّرِيقَ.

وقال أبوحيان: وَمَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ لَا يَتَعَيَّنُ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ التَّضْعِيفَ فِيهِ لِلتَّعْدِيَةِ، لِأَنَّ سَارَ الرَّجُلُ لَازِمًا أَكْثَرُ مِنْ سِرْتُ الرَّجُلَ مُتَعَدِّيًا فَجَعْلُهُ نَاشِئًا عَنِ الْأَكْثَرِ أَحْسَنُ مِنْ جَعْلِهِ نَاشِئًا عَنِ الْأَقَلِّ. وَأَمَّا جَعْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ الضَّمِيرَ كَالظَّرْفِ قَالَ كَمَا تَقُولُ: سِرْتُ الطَّرِيقَ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، لِأَنَّ الطَّرِيقَ عِنْدَهُمْ ظَرْفٌ مُخْتَصٌّ كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ، فَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ غَيْرُهُ. دَخَلْتُ عند سيبويه، وانطلقت، وذهبت عِنْدَ الْفَرَّاءِ إِلَّا بِوَسَاطَةِ فِي إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَضَمِيرُهُ أَحْرَى أَنْ لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ. وَإِذَا كَانَ ضَمِيرُ الظَّرْفِ الَّذِي يَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ يَصِلُ إِلَيْهِ بِوَسَاطَةٍ فِي إِلَّا إِنِ اتَّسَعَ فِيهِ فَلَأَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ الَّذِي يَصِلُ الفعل إلى ظاهره بفي أَوْلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِوَسَاطَةِ فِي.

<u>وأقول</u>: إن قوله: "سرتُ الطريقَ" التي ذكرها ابن عطية كقولهم: "ذهبتُ الشامَ ودخلتُ البيتَ وعسل الطريقَ الثعلبُ". قال سيبويه بعد أن ذكر هذه الأمثلة: ويتعدى إلى ما كان وقتا فى الأمكنة

كما يتعدى إلى ما كان وقتا فى الأزمنة لأنه وقت يقع فى المكان ولا يختص به مكان واحد كما فى الزمن كان مثله. ومعنى هذا الكلام أن ما ذهب إليه ابن عطية هو الصحيح؛ ولا أدري من هم الجمهور الذين استدل بهم أبو حيان على عدم جوازه هذا الوجه؟ وإذا كان ابن عطية على خطإ فما الوجه الإعرابي الصحيح؟.

ومثله في **التضمين** عند قوله :(وَلا تَعْدُ عَيْناكَ عَنْهُمْ) 28 الكهف قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَإِنَّمَا عُدِّيَ بِعْنَ لِتَضْمِينِ عَدَا مَعْنَى نَبَا وَعَلَا فِي قَوْلِكَ: نَبَتْ عَنْهُ عَيْنُهُ، وَعَلَتْ عَنْهُ عَيْنُهُ إِذَا اقْتَحَمَتْهُ وَلَمْ تَعْلَقْ بِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ غَرَضٍ فِي هَذَا التَّضْمِينِ؟ وَهَلَّا قِيلَ وَلَا تَعْدُهُمْ عَيْنَاكَ أَوْ وَلا تَعْدُ عَيْناكَ عَنْهُمْ. قُلْتُ: الْغَرَضُ فِيهِ إِعْطَاءُ مَجْمُوعِ مَعْنَيَيْنِ. وَذَلِكَ أَقْوَى مِنْ إِعْطَاءِ مَعْنًى فَذٍّ، أَلَا تَرَى كَيْفَ رَجَعَ الْمَعْنَى إِلَى قَوْلِكَ وَلَا تَقْتَحِمُهُمْ عَيْنَاكَ مُجَاوَزِينَ إِلَى غَيْرِهِمْ وَنَحْوَ قَوْلِهِ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ , أَيْ وَلَا تَضُمُّوهَا إِلَيْهَا آكِلِينَ لَهَا.

وقال أبو حيان : وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ التَّضْمِينِ لَا يَنْقَاسُ عند الْبَصْرِيِّينَ وَإِنَّمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، أَمَّا إِذَا أَمْكَنَ إِجْرَاءُ اللَّفْظِ عَلَى مَدْلُولِهِ الْوَضْعِيِّ فَإِنَّهُ يَكُونُ أَوْلَى.

<u>وأقول</u>: إن هذا المعنى وهذا التعليل وهذا الحوار النحوي من الزمخشري رائع ومثير. أما عن التضمين فمنهج أصيل فى النحو العربي لا يستطيع أحد من النحويين أن ينكره, لأنه ورد في اللغة, ومقروء فيها, فكيف لنحوي أن ينكره. ألا تري أنه مبوب في كتاب سيبويه وعند الكوفيين على حد سواء!, لأنه يعد آلة من آلات الطبيب الجراح الذي يجري عملية جراحية, فهل يستطيع أن يجريها بدون آلاته. أما قوله: لا ينقاس عند البصريين ... فأقول: من هم هؤلاء الذين ذكرهم؟ ألم يقل سيبويه نفسه فى قول العجاج: (ويذهبن فى نجدٍ وغورا غائرا) كأنه قيل: ويسلكن غورا غائرا, لأن معنى يذهبن فيه يسلكن. فضمن الفعل معني فعل آخر كما رأيت.

ومهما يكن من أمر فإن ثمَّة بابا كاملا فى كتاب سيبويه اسمه باب ما يحمل فيه الاسم, وهو باب كاف للرد على أبي حيان في الموضوع. أليس من التضمين (علفتُها تبنا وماءا باردا) على معنى أنلتها أو أعطيتها لأن الماء لا يعلف وكيف كانت تصير لو لم تخرج على هذا المعنى. أليس من التضمين (فزجَّجنَ الحواجبَ والعيونا) على معنى كحَّلنا لأن العيون لا تزجج أليس تفسير يخالفون في قوله: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره)63 النور هو يخرجون إذ لا يصح حمله على ظاهره, ولابد أن تحمل يخالفون على معنى يخرجون, لأن خالف متعدٍّ بنفسه, ولا يتعدى بحرف جرٍّ, وماذا يفعل أبو حيان فى كل ذلك. وأشباهه كثير مما تحويه دفات التراث النحوي.

وفى مبحث **<u>المفعول له</u>** عند قوله: (أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ)24 البقرة قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: أَنْ تَبْتَغُوا مَفْعُولٌ لَهُ، بِمَعْنَى: بين لكم ما يحل مِمَّا يَحْرُمُ، إِرَادَةَ أَنْ يَكُونَ ابْتِغَاؤُكُمْ بِأَمْوَالِكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا فِي حَالِ كَوْنِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ لِئَلَّا تُضَيِّعُوا أَمْوَالَكُمْ وَتُفْقِرُوا أَنْفُسَكُمْ فِيمَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ، فَتَخْسَرُوا دُنْيَاكُمْ وَدِينَكُمْ، وَلَا مَفْسَدَةَ أَعْظَمُ مِمَّا يَجْمَعُ بَيْنَ الْخُسْرَانَيْنِ.

وقال أبو حيان: وَظَاهِرُ الْآيَةِ غَيْرُ هَذَا الَّذِي فَهِمَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ. إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَعَالَى أَحَلَّ لَنَا ابْتِغَاءَ مَا سِوَى الْمُحَرَّمَاتِ السَّابِقِ ذِكْرُهَا بِأَمْوَالِنَا حَالَةَ الْإِحْصَانِ، لَا حَالَةَ السِّفَاحِ. وَعَلَى هَذَا الظَّاهِرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْرَبَ: أَنْ تَبْتَغُوا مَفْعُولًا لَهُ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ، لِأَنَّهُ فَاتَ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الْمَفْعُولِ لَهُ، وَهُوَ اتِّحَادُ الْفَاعِلِ فِي الْعَامِلِ وَالْمَفْعُولِ لَهُ. لِأَنَّ الْفَاعِلَ بِقَوْلِهِ: وَأُحِلَّ، هُوَ اللَّهُ تَعَالَى. وَالْفَاعِلُ فِي: أَنْ تَبْتَغُوا، هُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِينَ، فَقَدِ اخْتَلَفَا.

وَلَمَّا أَحَسَّ الزَّمَخْشَرِيُّ إِنْ كَانَ أَحَسَّ بِهَذَا، جَعَلَ أَنْ تَبْتَغُوا عَلَى حَذْفِ إِرَادَةِ حَتَّى يَتَّحِدَ الْفَاعِلُ فِي قَوْلِهِ: وَأُحِلَّ، وَفِي الْمَفْعُولِ لَهُ، وَلَمْ يَجْعَلْ أَنْ تَبْتَغُوا مَفْعُولًا لَهُ إِلَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ وَإِقَامَتِهِ مَقَامَهُ،

وَهَذَا كُلّهُ خُرُوجٌ عَنِ الظّاهِرِ لِغَيْرِ دَاعٍ إِلَى ذَلِكَ. وَمَفْعُولُ تَبْتَغُوا مَحْذُوفٌ اخْتِصَارًا، إِذْ هُوَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى مَا مِنْ قَوْلِهِ: مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ، وَتَقْدِيرُهُ: أَنْ تَبْتَغُوهُ.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: أَيْنَ مَفْعُولُ تَبْتَغُوا؟ قُلْتُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا وَهُوَ: النِّسَاءُ، وَأَجُودُ أَنْ لَا يُقَدَّرَ. وَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَنْ تُخْرِجُوا أَمْوَالَكُمْ.

وقال أبو حيان : فَأَمَّا تَقْدِيرُهُ: إِذَا كَانَ مُقَدَّرًا بِالنِّسَاءِ فَإِنَّهُ لَمَّا جَعَلَهُ مَفْعُولًا لَهُ غَايَرَ بَيْنَ مُتَعَلِّقِ الْمَفْعُولِ لَهُ وَبَيْنَ مُتَعَلِّقِ الْمَعْلُولِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَأَجُودُ أَنْ لَا يُقَدَّرَ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَنْ تُخْرِجُوا أَمْوَالَكُمْ، فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلظَّاهِرِ، لِأَنَّ مَدْلُولَ تَبْتَغُوا لَيْسَ مَدْلُولَ تُخْرِجُوا، وَلِأَنَّ تَعَدِّي تَبْتَغُوا إِلَى الْأَمْوَالِ بِالْبَاءِ لَيْسَ عَلَى طَرِيقِ الْمَفْعُولِ بِهِ الصَّرِيحِ، كَمَا هُوَ فِي تُخْرِجُوا.

وهنا يلاحظ أن أبا حيان رجع إلى ظاهريته أي قوله بالظاهر متبعا طريق العلل المبررة لمذهب الظاهريين ثم قال: وعلى هذا الظاهر لا يجوز أن يعرب" أن تبتغوا" مفعولا له, وذكر علة ثم قال: وهذا كله خروج عن الظاهر لغير داع إلى ذلك ... إلخ فهو مخالف للظاهر. وهنا أتحرج من تصرفات أبى حيان وأقول: إنه مع الزمخشري ناقد غير محكوم بقيود.

<u>المبحث الرابع: الميل الذاتي في توجيه نقد الإعراب:</u> كان أبو حيانيعتمد كثيرا على ذاته في النقد ربما تلك المعارضات الموجهة إلى الزمخشري بالتحديد والتي لم تكن في أكثر المواقف نزيهة. وقد مكنته قدراته النحوية من الالتفاف والنيل من وجوه الزمخشري الإعرابية. لسان حاله يقول: إن توجيهات أبي حيان أجود وأصوب وأدق من توجيهات معارضيه, وإن تحليله وتفسيره وتقييمه ومعالجته للمسائل النحوية أفضل من توجيه معارضيه ومن تحليلهم وتفسيرهم ومعالجتهم, والمعنى واضح. فحين نتناول أسس توجيه النقد الإعرابي في تفسير البحر لأبي حيان بينه وبين الزمخشري وابن عطية والعكبري من خلال طريقة نقده, ومن خلال أسلوبه وألفاظه وتعبيراته واعتراضه تلمس عندية واضحة وتجده ناقدا غير حيادي ولا موضوعي مفضلا رأيه على رأي الزمخشري. ألا يدعو للعجب والدهشة أن الزمخشري بصفة خاصة في غالب آرائة النحوية وإعراباته القرآنية في نظر أبي حيان غير مصيب.

ففى مبحث **<u>الفصل بين العامل والمعمول</u>**عندقوله: (عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا) 224 البقرة قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَتَعَلَّقُ: أن تبروا، بالفعل و: بالعرضة، أَيْ: وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ لِأَجْلِ أَيْمَانِكُمْ بِهِ عُرْضَةً لِأَنْ تَبَرُّوا.

وقال أبو حيان : وَلَا يَصِحُّ هَذَا التَّقْدِيرُ، لِأَنَّ فِيهِ فَصْلًا بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بِأَجْنَبِيٍّ، لِأَنَّهُ عَلَّقَ: (لِأَيْمَانِكُمْ)، بِـ (تَجْعَلُوا)، وَعَلَّقَ: لِـ (أَنْ تَبَرُّوا) بِـ (عُرْضَةً)، فَقَدْ فَصَلَ بَيْنَ: عُرْضَةً، وَبَيْنَ: لِأَنْ تَبَرُّوا بِقَوْلِهِ: لِأَيْمَانِكُمْ، وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنْهُمَا، لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ عِنْدَهُ لِتَجْعَلُوا، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَنَظِيرُ مَا أَجَازَهُ أَنْ تَقُولَ: امْرُرْ وَاضْرِبْ بِزَيْدٍ هِنْدًا، فَهَذَا لَا يَجُوزُ وَنَصُّوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: جَاءَنِي رَجُلٌ ذُو فَرَسٍ رَاكِبٌ أَبْلَقَ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَصْلِ بِالْأَجْنَبِيِّ. وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنْ تَبَرُّوا، فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ.

<u>وأقول</u>: إن الزمخشري قد علق (أن تبروا) بـ (تجعلوا) أو بـ (العرضة) وعلقه أبو حيان بـ (أيمانكم) على تقدير لأقسامكم على أن تبروا وحجة أبي حيان ألا يحدث فصل بين العامل والمعمول رغم أن كلا التقديرين حملا على التأويل. لكن أيهما أولى أن يتعلق المصدر المؤول بالفعل أم يتعلق بالمصدر الصحيح؟. <u>والجزم بأن تخريج الزمخشري غير صحيح مبالغ فيه</u>, إذ لا يوجد نص صريح يمنعه. ومثال أبي حيان: امْرُرْ وَاضْرِبْ بِزَيْدٍ هِنْدًا, غير مطابق لتوجيه الزمخشري في الآية؛ لأن توجيه الزمخشري أوضح منه, وإنما هو تحيز لرأيه.

وفى مبحث **الشرط** عند قوله: (كُلَّمَا جَاءَهُمْ ... فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ) 70 المائدة قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: أَيْنَ جَوَابُ الشَّرْطِ؟ فَإِنَّ قَوْلَهُ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ نَابَ عَنِ الْجَوَابِ، لِأَنَّ الرَّسُولَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ فَرِيقَيْنِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: إِنْ أَكْرَمْتَ أَخِي أَخَاكَ أَكْرَمْتُ. قُلْتُ: هُوَ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْهُمْ نَاصَبُوهُ. وَقَوْلُهُ: فَرِيقًا كَذَّبُوا، جَوَابٌ مُسْتَأْنَفٌ لِسُؤَالِ قَائِلٍ: كَيْفَ فَعَلُوا بِرُسُلِهِمْ؟ .

وقال أبو حيان : قَوْلُهُ: فَإِنْ قُلْتَ: أَيْنَ جَوَابُ الشَّرْطِ؟ سَمَّى قَوْلَهُ كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ شَرْطًا وَلَيْسَ بِشَرْطٍ، بَلْ كُلَّ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْمَصْدَرِ الْمُنْسَبِكِ مِنْ مَا الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ، وَالْعَامِلُ فِيهَا هُوَ مَا يَأْتِي بَعْدَ مَا الْمَذْكُورَةِ، وَصِلَتِهَا مِنَ الْفِعْلِ كَقَوْلِهِ: كُلَّما نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْناهُمْ كُلَّمَا أُلْقُوا فِيهِا, وَأَجْمَعَتِ الْعَرَبُ عَلَى أنه لا يحزم بِكُلَّمَا، وَعَلَى تَسْلِيمِ تَسْمِيَتِهِ شَرْطًا فَذَكَرَ أَنَّ قَوْلَهُ: فَرِيقًا كَذَّبُوا يَنْبُو عَنِ الْجَوَابِ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ: لِأَنَّ الرَّسُولَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ فَرِيقَيْنِ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ، لِأَنَّ الرَّسُولَ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ لَا يُرَادُ بِهِ الْوَاحِدُ، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ. وَأَيُّ نَجْمٍ طَلَعَ، وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ انْقَسَمَ إِلَى الْفَرِيقَيْنِ: فَرِيقٍ كُذِّبَ، وَفَرِيقٌ قُتِلَ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي قَوْلُه: وَلِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ إِنْ أَكْرَمْتَ أَخِي أَخَاكَ أَكْرَمْتُ، يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَنْصُوبِ فِعْلٍ لِلْجَوَابِ عَلَيْهِ. وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ، بَلْ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكِسَائِيِّ أَنَّ ذَاكَ جَائِزٌ حَسَنٌ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ إِلَّا الْفَرَّاءُ وَحْدَهُ.

وأقول: معنى الزمخشري فى الآية لطيف. وأما لفظة كلما فمركبة من كل التي بمعنى الحين وما الموصولة التي تضمنت معنى الشرط, وهي بمنزلة قولك: الذي يأتيني فله درهمان. وقد سأل سيبويه الخليل عن علة دخول الفاء هاهنا فأجابه بقوله: كما تدخل فى الجزاء إذا قال : إن يأتني فله درهم, وإن شاء قال: الذي يأتيني فله درهمان. وقد أجاز العكبري أن تكون (كذبوا) جواب كلما, وهذا يفيد بأنه قد جعلها شرطية. وقد ذهب أبو حيان إلي أن ما مصدرية ظرفية, وهذا مخالف لقول سيبويه , ثم قاس أمثلة قرآنية خارجة عن أصل الخلاف بعلل واهية, وزعم أن العرب لا تجزم بـ كلما , ورفض جعل " فريقا كذبوا " جوابا لـ كلما بعندية معتقدة وتفلسف زائد عن المطلوب.

وفى مبحث **الجوازم** عند قوله: (وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ) 78 النساء قَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ: يُدْرِكُكُمْ بِرَفْعِ الْكَافَيْنِ، وَخَرَّجَهُ أَبُو الْفَتْحِ: عَلَى حَذْفِ فَاءِ الْجَوَابِ أَيْ: فَيُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ... قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: حُمِلَ عَلَى مَا يَقَعُ مَوْقِعَ أَيْنَمَا تَكُونُوا، وَهُوَ: أَيْنَمَا كُنْتُمْ كَمَا حُمِلَ وَلَا نَاعِبَ عَلَى مَا يَقَعُ مَوْقِعَ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ، وَهُوَ لَيْسُوا بِمُصْلِحِينَ. فَرُفِعَ كَمَا رَفَعَ زُهَيْرٌ: (يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَا لِي وَلَا حَرَمٌ). وَهُوَ قَوْلُ نَحْوِيٍّ سِيبَوَيْهِيٍّ.

قال أبو حيان: وَحَمْلُهُ عَلَى وَلَا نَاعِبَ لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ وَلَا نَاعِبَ عَطْفٌ عَلَى التَّوَهُّمِ، وَالْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُّمِ لَا يَنْقَاسُ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يَتَّصِلَ بِقَوْلِهِ: وَلا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا أَيْ: لَا تُنْقَصُونَ شَيْئًا مِمَّا كُتِبَ مِنْ آجَالِكُمْ أَيْنَمَا تَكُونُوا فِي مَلَاحِمِ حُرُوبٍ أَوْ غَيْرِهَا. ثُمَّ ابْتَدَأَ بِقَوْلِهِ: يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ، وَالْوَقْفُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَيْنَمَا تَكُونُوا .

قال أبو حيان : وَهَذَا تَخْرِيجٌ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ، لَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَلَا مِنْ حَيْثُ الصِّنَاعَةُ النَّحْوِيَّةُ. أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ لَا يُنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِقَوْلِهِ: وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا، لِأَنَّ ظَاهِرَ انْتِفَاءِ الظُّلْمِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْآخِرَةِ لِقَوْلِهِ: قُلْ مَتاعُ الدُّنْيا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقى . وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الصِّنَاعَةُ النَّحْوِيَّةُ فَإِنَّهُ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَيْنَمَا تَكُونُوا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: وَلَا تُظْلَمُونَ، مَا فَسَّرَهُ مِنْ قَوْلِهِ أَيْ: لَا تُنْقَصُونَ شَيْئًا مِمَّا كُتِبَ مِنْ آجَالِكُمْ أَيْنَمَا تَكُونُوا فِي مَلَاحِمِ الْحَرْبِ أَوْ غَيْرِهَا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ أَيْنَمَا اسْمُ شَرْطٍ، فَالْعَامِلُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ بَعْدَهُ. وَلِأَنَّ اسْمَ الشَّرْطِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ عَامِلُهُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ، وَلَا تُظْلَمُونَ.

وأقول: هذه المسألة كما رأينا عالجها الزمخشري من **وجهين**: **الأول**: الحمل على التوهم، وهو منهج نحوي أصيل في النحو العربي ليس من إبداع الزمخشري، وليس بجديد، فقد تناوله سيبويه فى كتابه لمعالجة بعض المسائل النحوية به, وكون أبي حيان ينكره ولا يخرِّج مسائله عليه أمر يرجع إليه وحده لا ينبغي أن نحجره عن الآخرين الذين يفسرون به اللغة والنظم القرآني. بل إن التوهم واحد من مذاهب التأويل التي عالج بها أبو حيان أراءه ومسائله اللغوية في مواضع مختلفة من كتبه. **والثاني**: ترجحه حجج أبي حيان ألا يكون يدرككم متصلا بـ تظلمون وقد ذكر معناه واضحا أبوحيان؛ وأرى أن تخريجه للوجه الثاني أولى وأقنع ومقبول, وأن ما ساقه من علل وأمثلة لغوية ترجحه.

وفى مبحث **الابتداء** علق على قوله: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا)38 المائدة وقال: أجاز الزَّمَخْشَرِيُّ: أَنْ يَرْتَفِعَا بِالِابْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا، ثم قال: وَدُخُولُ الْفَاءِ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الشَّرْطِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: وَالَّذِي سَرَقَ وَالَّتِي سَرَقَتْ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا، وَالِاسْمُ الْمَوْصُولُ تَضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ. وَقَرَأَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ بِالنَّصْبِ، وَفَضَّلَهَا سِيبَوَيْهِ عَلَى قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ لِأَجْلِ الْأَمْرِ، لِأَنَّ زَيْدًا فَاضْرِبْهُ أَحْسَنُ مِنْ زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ.

وقال أبو حيان: وَهَذَا الْوَجْهُ الَّذِي أَجَازَهُ وَإِنْ كَانَ ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ لَا يَجُوزُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، لِأَنَّ الْمَوْصُولَ لَمْ يُوصَلْ بِجُمْلَةٍ تَصْلُحُ لِأَدَاةِ الشَّرْطِ، وَلَا بِمَا قَامَ مَقَامَهَا مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ، بَلِ الْمَوْصُولُ هُنَا أَلْ وَصِلَةُ، أَلْ لَا تَصْلُحُ لِأَدَاةِ الشَّرْطِ، وَقَدِ امْتَزَجَ الْمَوْصُولُ بِصِلَتِهِ حَتَّى صَارَ الْإِعْرَابُ فِي الصِّلَةِ بِخِلَافِ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ، فَإِنَّ الْعَامِلَ فِيهِمَا جُمْلَةٌ لَا تَصْلُحُ لِأَدَاةِ الشَّرْطِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: فِي قِرَاءَةِ عِيسَى، إِنْ سِيبَوَيْهِ فَضَّلَهَا عَلَى قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلِ الَّذِي ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُمَا تَرْكِيبَانِ: أَحَدُهُمَا زَيْدًا اضْرِبْهُ، وَالثَّانِي زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ. فَالتَّرْكِيبُ الْأَوَّلُ اخْتَارَ فِيهِ النَّصْبَ، ثُمَّ جَوَّزُوا الرَّفْعَ بِالِابْتِدَاءِ.

وَالتَّرْكِيبُ الثَّانِي مَنَعَ أَنْ يَرْتَفِعَ بِالِابْتِدَاءِ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الْأَمْرِيَّةُ خَبَرًا لَهُ لِأَجْلِ الْفَاءِ. وَأَجَازَ نَصْبَهُ عَلَى الِاشْتِغَالِ، أَوْ عَلَى الْإِغْرَاءِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَسْتَقِيمُ رَفْعُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ جُمْلَتَانِ، وَيَكُونَ زَيْدٌ خبر مبتدأ محذوف أي: هَذَا زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الْآيَةَ فَخَرَّجَهَا عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ.

الخلاف يتمثل فى **أمرين**: **الأول**: أن أبا حيان قد زعم أن الزمخشري نسب إلى سيبويه قولا "أن يرتفعا بالابتداء والخبر فاقطعوا". فبحثت عنه فلم أهتد إلى رأي منسوب لسيبويه على لسان الزمخشري ورأيت أن الزمخشري لم ينسب إلى سيبويه أنه أعربهما على الابتداء والخبر بل قال: والسارق والسارقة رفعهما على الابتداء والخبر محذوف عند سيبويه كأنه قيل: وفيما فرض عليكم السارق والسارقة أي حكمهما.

والثاني: أن أبا حيان قد زعم أن الزمخشري قد نسب إلى سيبويه ترجيحه قراءة عيسى بالنصب وهى قراءة شاذة وليست مطردة كقراءة الرفع. وما كان لي إلا أن أتحقق من المنسوب وأفصل فيه فرأيت أن أنقل نص سيبويه للحقيقة قال: وقد قرأ أناس (والسارق والسارقة، والزانية والزاني, وهو فى العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع. وإنما كان الوجه فى الأمر والنهى النصب لأن حد الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب.

وفى مبحث **المتعلقات** عند قوله: (مُسَلَّمَةٌ ... إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا) 92 النساء قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: بِمَ تَعَلَّقَ أَنْ يَصَّدَّقُوا؟ وَمَا مَحَلُّهُ؟ قُلْتُ: تَعَلَّقَ بِعَلَيْهِ، أو بمسلمة. كَأَنْ قِيلَ: وَتَجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَةُ أَوْ يُسَلِّمُهَا، إِلَّا حِينَ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهِ، وَمَحَلُّهَا النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الزَّمَانِ كَقَوْلِهِمْ: اجْلِسْ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ أَهْلِهِ بِمَعْنَى: إِلَّا مُتَصَدِّقِينَ.

وقال أبو حيان: وَكِلَا التَّخْرِيجَيْنِ خَطَأٌ. أَمَّا جَعْلُ أَنْ وَمَا بَعْدَهَا ظَرْفًا فَلَا يَجُوزُ، نَصَّ النَّحْوِيُّونَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ وَمَنَعُوا أَنْ تَقُولَ: أَجِيئُكَ أَنْ يَصِيحَ الدِّيكُ، يُرِيدُ وَقْتَ صِيَاحِ الدِّيكِ. وَأَمَّا أَنْ يَنْسِبَكَ مِنْهَا مَصْدَرٌ فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، فَنَصُّوا أَيْضًا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ. قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: أَنْتَ الرَّجُلُ أَنْ تُنَازِلَ أَوْ أَنْ تُخَاصِمَ، فِي مَعْنَى أَنْتَ الرَّجُلُ نِزَالًا وَخُصُومَةً، إِنَّ انْتِصَابَ هَذَا انْتِصَابَ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ، لِأَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ لَا يَكُونُ حَالًا، فَعَلَى هَذَا الَّذِي قَرَّرْنَاهُ يَكُونُ كَوْنُهُ اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعًا هُوَ الصَّوَابُ.

القول بأن كلا التخريجين خطأ بلا حجج أو تعليق مقبول مبالغ فيه ولا يجوز, لأن انعدام إثبات الخطأ بحجج يثبت صحة مذهب الزمخشري. والقول بأن جعل أن وما بعدها ظرفا فلا يجوز, بحجة نص النحويون على ذلك ليس دقيقا, ولا يوجد نص صريح بذلك وقد علقت على نقطة مماثلة لهذا فى موضع من مواضع البحث. والقول بأن أن يصدقوا لا يجوز أن يكون حالا بمعنى متصدقين كوجه نحوي والأرجح أن يكون مفعولا لأجله بحجة نص سيبويه المستدل به لا يمنع أن يكون حالا لأن نظم الآية وما يفهم منها يختلف فى مخرجه عن أي قياسات لغوية.

وفى مبحث **التوهم** عند قوله: (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوب)71هود قال أبوحيان: قَالَتْ فِرْقَةٌ: رَفْعُهُ عَلَى الْقَطْعِ بِمَعْنَى وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَحْدُثُ يَعْقُوبُ. وَقَالَ النَّحَّاسُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ تَقْدِيرُهُ: وَيَحْدُثُ مِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يعقوب. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَعَلَى هَذَا لَا تَدْخُلُ الْبِشَارَةُ. وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكَلُّفِ الْقَطْعِ وَالْعُدُولِ عَنِ الظَّاهِرِ الْمُقْتَضِي لِلدُّخُولِ فِي الْبِشَارَةِ. وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ، وَحَمْزَةُ، وَحَفْصٌ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ: يَعْقُوبَ بِالنَّصْبِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: كَأَنَّهُ قِيلَ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِ: لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً، وَلَا نَاعِبٍ.

قال أبو حيان : يَعْنِي أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى التَّوَهُّمِ، وَالْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُّمِ لَا يَنْقَاسُ، وَالْأَظْهَرُ أَنْ يَنْتَصِبَ يَعْقُوبَ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ تَقْدِيرُهُ: وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ وَهَبْنَا يَعْقُوبَ، وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: فَبَشَّرْنَاهَا، لِأَنَّ الْبِشَارَةَ فِي مَعْنَى الْهِبَةِ، وَرَجَّحَ هَذَا الْوَجْهَ أَبُو عَلِيٍّ وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مَجْرُورٌ مَعْطُوفٌ عَلَى لَفْظِ بِإِسْحَاقَ، أَوْ عَلَى مَوْضِعِهِ. فَقَوْلُهُ ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ أَوِ الْمَجْرُورِ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَمَعْطُوفِهِ الْمَجْرُورِ، لَا يَجُوزُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْيَوْمَ وَأَمْسَ عَمْرٍو، فَإِنْ جَاءَ فَفِي شِعْرٍ.

وأقول: إن أبا حيان قد أشار في أول كلامه أن العطف على التوهم لا ينقاس, فكيف له أن يعالج به المسائل النحوية؟ ألا ترى أنه استخدمه فى المسألة التالية كأداة للرد على كلام الزمخشري. ألا ترى أنه إذا قال لك: نأخذ بظاهر الإعراب أوَّل, وإذا قال لك: التضمين لا ينقاس ضمن, وإذا قال لك: التوهم لا ينقاس استعمله؛ ألا تراه يقول: والأظهر أن ينتصب يعقوب بإضمار فعل...إلخ فعالج بالتأويل. وتستطيع أن تقول: إنه لا يرى الضعف والعيب إلا فى توجيهات الزمخشري وابن عطية وأبي البقاء ولا يراه فيه.

وفى مبحث **العطف** على الموضع عند قوله: (حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ)64 الأنفال قَالَ ابْنَ عَطِيَّةَ: فَمَنْ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ الْكَافِ لِأَنَّ مَوْضِعَهَا نَصْبٌ عَلَى الْمَعْنَى بِيَكْفِيكَ الَّذِي سَدَّتْ حَسْبُكَ مَسَدَّهَا .

وقال أبو حيان: وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّ حَسْبُكَ لَيْسَ مِمَّا تَكُونُ الْكَافُ فِيهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بَلْ هَذِهِ إِضَافَةٌ صَحِيحَةٌ لَيْسَتْ مِنْ نَصْبٍ وحَسْبُكَ مُبْتَدَأٌ مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ وَلَيْسَ مَصْدَرًا وَلَا اسْمَ فَاعِلٍ إِلَّا إِنْ قِيلَ إِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى التَّوَهُّمِ كَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّهُ قِيلَ يَكْفِيكَ اللَّهُ أَوْ كَفَاكَ اللَّهُ، وَلَكِنَّ الْعَطْفَ عَلَى التَّوَهُّمِ لَا يَنْقَاسُ فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ مَا وُجِدَتْ مَنْدُوحَةٌ عَنْهُ وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّعْبِيِّ وَابْنِ زَيْدٍ هُوَ أَنْ يَكُونَ وَمَنِ مَجْرُورَةً عَلَى حَذْفِ وَحَسْبِ لِدَلَالَةِ حَسْبُكَ عَلَيْهِ فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تُوقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

أَيْ وَكُلَّ نَارٍ فَلَا يَكُونُ مِنَ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَهَذَا الْوَجْهُ مِنْ حَذْفِ الْمُضَافِ مَكْرُوهٌ بِأَنَّهُ ضَرُورَةُ الشِّعْرِ. وقال أبو حيان: وَلَيْسَ بِمَكْرُوهٍ وَلَا ضَرُورَةً وَقَدْ أجاز سِيبَوَيْهِ فِي الْكَلَامِ وَخُرِّجَ عَلَيْهِ الْبَيْتَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَمَنِ اتَّبَعَكَ الْوَاوُ بِمَعْنَى مَعَ وَمَا بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ تَقُولُ وَحَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ وَلَا يُجَرُّ لِأَنَّ عَطْفَ الظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ عَلَى الْمُكَنَّى مُمْتَنِعٌ. قَالَ: فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدُ وَالْمَعْنَى كَفَاكَ وَكَفَى أَتْبَاعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ نَاصِرًا .

قال أبو حيان: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مُخَالِفٌ لِكَلَامِ سِيبَوَيْهِ، قَالَ سِيبَوَيْهِ: قَالُوا حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ لِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَعْنَى كَفَاكَ وَقَبُحَ أَنْ يَحْمِلُوهُ عَلَى الْمُضْمَرِ نَوَوُا الْفِعْلَ كَأَنَّهُ قَالَ حَسْبُكَ وَيَحْسَبُ أَخَاكَ دِرْهَمٌ وَلِذَلِكَ كَفِيكَ.

وَقَالَ الزَّجَّاجُ: حَسْبُ اسْمُ فِعْلٍ وَالْكَافُ نَصْبٌ وَالْوَاوُ بِمَعْنَى مَعَ انْتَهَى، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ اللَّهُ فاعلا لحسبك وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَجُوزُ فِي وَمَنِ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْكَافِ لِأَنَّهَا مَفْعُولٌ بِاسْمِ الْفِعْلِ لَا مَجْرُورٌ لِأَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ لَا يُضَافُ إِلَّا أَنَّ مَذْهَبَ الزَّجَّاجِ خَطَأٌ لِدُخُولِ الْعَوَامِلِ عَلَى حَسْبُكَ تَقُولُ بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ وَقَالَ تَعَالَى: فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ.

وأقول: أما قول أبي حيان: وهذا ليس بجيد لأن حسبك ليس مما تكون الكاف فيه فى موضع نصب ....إلخ فيتضح أنه حملها على الظاهر الذي يؤمن به ولكنها فى الأصل مجرورة لفظا منصوبة محلا على المفعول الثاني لحسبك, لأنها متعدية لمفعولين. أما قوله: إن التوهم لا ينقاس فلا يجريه على نفسه إذ يتعامل به فى شروحه. وقد علقت على المصطلح كثير فى ثنايا البحث وعلقت على التأويل الذي ينتقده ثم يستخدمه. ألا ترى أنه قال بعدها: ينبغي أن يحمل على "ومن" على حذف وحسب, لدلالة حسب عليه....إلخ. وهذا منهج تأويلي متأصل فى النحو العربي. ثم إن الزمخشري قد أجاز أن تكون الواو بمعنى مع ملتقيا مع الزجاج فخطأه أبو حيان معتبرا إياها عاطفة قياسا على قول سيبويه.

وفى مبحث **حذف الموصوف** عند قوله: (وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ) 164 الصافات قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَمَا مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ، حَذَفَ الْمَوْصُوفَ وَأَقَامَ الصِّفَةَ مُقَامَهُ، كَقَوْلِهِ: أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ.

وقال أبو حيان: وَلَيْسَ هَذَا مِنْ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مُقَامَهُ، لِأَنَّ أَحَدًا الْمَحْذُوفَ مُبْتَدَأٌ. وَإِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ خَبَرُهُ، وَلِأَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ كَلَامٌ مِنْ قَوْلِهِ: وَمَا مِنَّا أَحَدٌ، فَقَوْلُهُ: إِلَّا لَهُ مَقامٌ مَعْلُومٌ هُوَ مَحَطُّ الْفَائِدَةِ. وَإِنْ تَخَيَّلَ أَنَّ إِلَّا لَهُ مَقامٌ مَعْلُومٌ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ، فَقَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ إِلَّا لَا تَكُونُ صِفَةً إِذَا حُذِفَ مَوْصُوفُهَا، وَأَنَّهَا فَارَقَتْ غَيْرَ إِذَا كَانَتْ صِفَةً فِي ذَلِكَ، لِيَتَمَكَّنَ غَيْرُهُ فِي الْوَصْفِ وَقِلَّةِ تَمَكُّنِ إِلَّا فِيهِ، وَجُعِلَ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ: أَنَا ابْنُ جَلَا، أَيِ ابْنُ رَجُلٍ جَلَا وَبِكَفِّي كَانَ، أَيْ رَجُلٍ كَانَ، وَهَذَا عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ مِنْ أَقْبَحِ الضَّرُورَاتِ.

وأقول: إن هذا النص دليل **على ميل** أبي حيان إلى ذاته وابتعاده عن الموضوعية في نقد إعراب الزمخشري. ألم يخطر ببال ابن يعيش وهو يشرح المفصل أن الآية من باب حذف المبتدأ ... وليست من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؟؛ ألم يخطر بباله أن الأمثلة اللغوية التي وردت فى المسألة هي من أقبح الضرورات الشعرية فيلفت النظر إليها؟؛ ألم ينتبه وهو يطنب فى الشرح أن "إلا" لا تكون صفة, إذا حذف موصوفها...؟إلخ وهو نص للنحويين يجب الاستناد إليه؛ ومع ذلك فإن تقدير الخبر فيها مستساغ.

وفى مبحث **المبتدأ** عند قوله: (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) 53 النحل أَجَازَ الْفَرَّاءُ وَالْحَوْفِيُّ: أَنْ تَكُونَ مَا شَرْطِيَّةً، وَحُذِفَ فِعْلُ الشَّرْطِ. قَالَ الْفَرَّاءُ: التَّقْدِيرُ. وَمَا يَكُنْ بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ.

وقال أبوحيان: وَهَذَا ضعيف جدا لأنه لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ وَحَّدَهَا فِي بَابِ الِاشْتِغَالِ، أَوْ مَثْلُوَّةً بِمَا النَّافِيَةِ مَدْلُولًا عَلَيْهِ بِمَا قَبْلَهُ، نَحْوَ قَوْلِهِ: ...فَطَلِّقْهَا... وَإِلَّا يَعْلُ ...أَيْ: وَإِلَّا تُطَلِّقْهَا، حَذَفَ تطلقها لدلالة طَلِّقْهَا عَلَيْهِ، وَحَذْفُهُ بَعْدَ أَنْ مَثْلُوَّةً بِلَا مُخْتَصٌّ بِالضَّرُورَةِ نَحْوَ قَوْلِهِ: وَإِنْ ... كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنْ. أَيْ: وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا. وَأَمَّا غَيْرُ إِنْ مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ إِلَّا مَدْلُولًا عَلَيْهِ فِي بَابِ الِاشْتِغَالِ مَخْصُوصًا بِالضَّرُورَةِ نَحْوَ قَوْلِهِ: أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ. التَّقْدِيرُ: أَيْنَمَا تُمَيِّلْهَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ.

وأقول: أما من حيث كون ما شرطية أو لا, فقد تتبعت المسألة عند سيبويه والفراء والأخفش والزجاج والزمخشري وابن يعيش فقالو ما مفاده: إن المبتدأ قد تضمن معنى الشرط فجاز دخول الفاء على خبره والفعل مقدر؛ وأكتفي فقط بقول الفراء : إن ما فى معنى جزاء, ولها فعل مضمر كأنك قلت : ما يكن بكم من نعمة فمن الله؛ لأن الجزاء لابد له من فعل مجزوم إن ظهر فهو جزم وإن لم يظهر فهو مضمر. أما من حيث كون حذف الفعل مع إنْ الشرطية ضعيف جدا أو لا, **فأقول** ما يفيده كتاب سيبويه: أن فيه ضعف، لأنها ليست كإنْ الشرطية فى القوة؛ لكنه مع ذلك جائز وليس بالصورة التى أظهرها أبو حيان , ومما ورد فى الشعر الصحيح, وجاء مجزوما فى غير إن قول عدي بن زيد:(فمتى واغلٌ ينبْهم) وقول كعب ابن جعيل: (أينَمَا الرِّيحُ تميِّلها تَمِل).

وفى مبحث **الصفة** عند قوله :(وَكَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ)74 مريم قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وهُمْ أَحْسَنُ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ صفة لكم. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ تَرَكْتَ هُمْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بُدٌّ مِنْ نَصْبِ أَحْسَنُ عَلَى الْوَصْفِيَّةِ. وَتَابَعَهُ أَبُو الْبَقَاءِ عَلَى أَنَّ هُمْ أَحْسَنُ صِفَةٌ لِكَمْ .

وقال أبو حيان : وَنَصَّ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ كَمْ الِاسْتِفْهَامِيَّةَ وَالْخَبَرِيَّةَ لَا تُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهَا، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ هُمْ أَحْسَنُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِقَرْنٍ.

وأعتقد أن الزمخشري وأبا البقاء قد ذهبا إلى هذا الإعراب وحملا "كم" على التأويل؛ كأنه قيل: أهلكنا قبلهم أمما هم أحسن, فحلت كم محل أمما, ثم تقدمت للاستفهام, فأعربت الجملة التي هى "هم أحسن" صفة.

وفى مبحث **العَلَم** ورد قوله: (جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي)61 مريم قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: عَدْنٍ مَعْرِفَةٌ عَلَمٌ لِمَعْنَى الْعَدْنِ وَهُوَ الْإِقَامَةُ، كَمَا جَعَلُوا فَيْنَةَ وَسَحَرَ وَأَمْسِ فِي مَنْ لَمْ يَصْرِفْهُ أَعْلَامًا لِمَعَانِي الْفَيْنَةِ وَالسَّحَرِ وَالْأَمْسِ، فَجَرَى الْعَدْنُ كَذَلِكَ. أَوْ هُوَ علم الأرض الجنة لكونه مَكَانَ إِقَامَةٍ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا سَاغَ الْإِبْدَالُ لِأَنَّ النَّكِرَةَ لَا تُبْدَلُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ إِلَّا مَوْصُوفَةً، وَلَمَا سَاغَ وَصْفُهَا بِالَّتِي.

قال أبوحيان: وَمَا ذَكَرَهُ مُتَعَقَّبٌ. أَمَّا دَعْوَاهُ أَنَّ عَدْنًا عَلَمٌ لِمَعْنَى الْعَدْنِ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَوْقِيفٍ وَسَمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَكَذَا دَعْوَى الْعَلَمِيَّةِ الشَّخْصِيَّةِ فِيهِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلَوْلَا ذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ مَوْصُوفَةً فَلَيْسَ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ لِأَنَّ مَذْهَبَهُمْ جَوَازُ إِبْدَالِ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْصُوفَةً، وَإِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ قَالَهُ الْبَغْدَادِيُّونَ وَهُمْ محجوجون بالسماع ... فَمُلَازَمَتُهُ فَاسِدَةٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَلَمَا سَاغَ وَصْفُهَا بِالَّتِي فَلَا يَتَعَيَّنُ كَوْنُ الَّتِي صِفَةً، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ إِعْرَابُهُ بدلا.

يلاحظ فى كلام أبي حيان **السابق عدةنقاط**: **الأولى**: أنه ذكر أن إبدال النكرة من المعرفة مذهب البغداديين وملازمته فاسدة، ولم يبين وجه الفساد. **الثانية**: أنه ذكر فى موضع سابق من هذا البحث أن إبدال النكرة من المعرفة لا يجيزه البصريون , وهنا يذكر أنه مذهب البصريين فحدث لبس. **الثالثة**: وهى الأهم أن البدل يجوز أن يحل محل المبدل منه فهل يجوز أن يقال: جنات التي بدون ذكر عدن، وإذا لم يجز فإنها صفة على مذهب الزمخشري. **الرابعة**: جاء فى المعجم الوسيط " ردا على قوله تحتاج إلى توقيف وسماع "أن جنة عدن جنة إقامة لمكان الخلد فيها، فإن المعاني التي استقرأها الزمخشري تحسب له لا عليه, ونقد أبي حيان له غير نزيه.

وفى مبحث **المضمرات** عند قوله: (بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ) 41 الأنعام قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: هُنَا إِيَّاهُ اسْمٌ مُضْمَرٌ أُجْرِي مَجْرَى الْمُظْهَرَاتِ فِي أَنَّهُ يُضَافُ أَبَدًا.

قال أبوحيان: وَهَذَا مُخَالِفٌ لِمَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ، لِأَنَّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ أَنَّ مَا اتَّصَلَ بِإِيَّا مِنْ دَلِيلِ تَكَلُّمٍ أَوْ خِطَابٍ أَوْ غَيْبَةٍ وَهُوَ حَرْفٌ لَا اسْمٌ أُضِيفَ إِلَيْهِ إِيَّا لِأَنَّ الْمُضْمَرَ عِنْدَهُ لَا يُضَافُ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ، فَلَوْ أُضِيفَ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَنَكُّرُهُ حَتَّى يُضَافَ وَيَصِيرَ إِذْ ذَاكَ مَعْرِفَةً بِالْإِضَافَةِ لَا يَكُونُ مُضْمَرًا. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَالضَّمِيرُ فِي إِلَيْهِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى اللَّهِ بِتَقْدِيرِ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ.

وقال أبوحيان: وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّ دَعَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُجِيبِ الدُّعَاءِ إِنَّمَا يَتَعَدَّى لِمَفْعُولٍ بِهِ دُونَ حَرْفِ جَرٍّ قَالَ تَعَالَى: (ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ)60 غافر(أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذا دَعانِ)186 البقرة, وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعًا وَلَا تَقُولُ بِهَذَا الْمَعْنَى دَعَوْتُ إِلَى اللَّهِ بمعنى دعوت اللَّهِ إِلَّا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُصَحَّحَ كَلَامُهُ بِدَعْوَى التَّضْمِينِ ضَمَّنَ يَدْعُونَ مَعْنَى يلجؤون، كَأَنَّهُ قِيلَ فَيَكْشِفُ مَا يلجؤون فِيهِ بِالدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ لَكِنَّ التَّضْمِينَ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ولا يضار إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، ولا ضرورة عنا تدعو إليه.

وأقول: إن مذهب ابن عطية في إياه أنه اسم مضمر ربما يكون قد حمله على التناظر بمعنى أنه يناظر الاسم ويقوم مقامه فى الصدارة ويحل محله فى الحكم النحوي والإعراب. وإياه عند سيبويه ضمير إذا اتصل بالفعل ووقع بعده فلا يجوز أن تقول: ضربت إياه بل تقول: ضربته؛ أما إذا تقدم فلم أجد شيئا فيه. وأما عود الضمير فى إليه من الآية إلى لفظ الجلالة فقد أجاب عنه أبو حيان حين قال: يمكن أن يصح على التضمين, ضمن دعا معنى لجأ ؛ ثم قال: لكن التضمين لا ينقاس. وأقول: إن النحو كله قياس وعقل, فلا يجوز أن يستعمله أبوحيان فى مسألة ويدعه فى أخرى.

وفى مبحث **العطف** عند قوله: (إِنِّي جاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِماماً قالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي)124البقرة: وَمِنْ ذُرِّيَّتِي، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: عَطَفَ عَلَى الْكَافِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَجَاعِلٌ بَعْضَ ذُرِّيَّتِي، كَمَا يُقَالُ لَكَ: سَأُكْرِمُكَ، فَتَقُولُ: وَزَيْدًا.

قال أبوحيان: وَلَا يَصِحُّ الْعَطْفُ عَلَى الْكَافِ، لِأَنَّهَا مَجْرُورَةٌ، فَالْعَطْفُ عَلَيْهَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِّ، ولم يعد، ولأن مَنْ لَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُ الْجَارِّ مُضَافًا إِلَيْهَا، لِأَنَّهَا حَرْفٌ، فَتَقْدِيرُهَا بِأَنَّهَا مُرَادِفَةٌ لِبَعْضٍ حَتَّى تُقَدِّرَ جَاعِلًا مُضَافًا إِلَيْهَا لَا يَصِحُّ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ تَقْدِيرُ الْعَطْفِ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ الْكَافِ، لِأَنَّهُ نُصِبَ، فَيُجْعَلُ مَنْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِمَّا يُعْطَفُ فِيهِ عَلَى الْمَوْضِعِ، عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ، لِفَوَاتِ الْمُحَرِّزِ، وَلَيْسَ نَظِيرَ: سَأُكْرِمُكَ، فَتَقُولُ: وَزَيْدًا لِأَنَّ الْكَافَ هُنَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ. وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ مِنْ ذُرِّيَّتِي مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ، التَّقْدِيرُ: وَاجْعَلْ مِنْ ذُرِّيَّتِي إِمَامًا، لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا الِاخْتِصَاصَ، فَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِمَامًا.

وأقول: إن مسألة العطف على الضمير المخفوض مسألة خلافية أجازها الكوفيون بحجج وأدلة لغوية واضحة ولم يجزها البصريون بحجج قياسية وعقلية وهى مسألة منصوص عليها ومفصلة فى الإنصاف وأقدِّر فيها مدى الاحترافية والفنية من علماء كلا المدرستين حيث أثْروا الدرس النحوي بتلك المناظرات العلمية. وكون أبي حيان يميل إلى المذهب البصري لا يعطيه أحقية فى التقليل من حجج وفكر المؤيدين للمذهب الكوفي لما ينطوي عليه من معان راقية وفكر ذو قيمة عالية.

وفى مبحث **الشرط** عند قوله: (وَأَطِيعُوا ... إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)1 الأنفال قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِنْ كُنْتَ رَجُلًا فَافْعَلْ كَذَا أَيْ إِنْ كَنْتَ كَامِلَ الرُّجُولِيَّةِ. قَالَ: وَجَوَابُ الشَّرْطِ فِي قَوْلِهِ الْمُتَقَدِّمِ

وَأَطِيعُوا هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وَمَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّ الْجَوَابَ مَحْذُوفٌ مُتَأَخِّرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمُتَقَدِّمُ تَقْدِيرُهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ أَطِيعُوا وَمَذْهَبُهُ فِي هَذَا أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَلَى الشَّرْطِ.

وقال أبو حيان: والذي ذكره مُخَالِفٌ لِكَلَامِ النُّحَاةِ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ أَنَّ الْجَوَابَ مَحْذُوفٌ وَأَنَّ مَذْهَبَ أَبِي الْعَبَّاسِ وَأَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ وَالْكُوفِيِّينَ جَوَازُ تَقْدِيمَ جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ وَهَذَا النَّقْلُ هُوَ الصَّحِيحُ.

وهذه **لفتة** جيدة تحسب لأبي حيان عندما يشير إلى المذاهب المخالفة والمؤيد المسألة النحوية, والمشكلة أن فى النص تقوُّلا, إما أن يكون المتَقَوِل هو ابن عطية أو يكون المتَقَوِل هو أبا حيان, فقد ادعى أبوحيان أن ابن عطية زعم أن مذهب سيبويه جواز حذف جواب الشرط إن دلَّ عليه دليل متقدم. ويقول أبو حيان: إنه مذهب الكوفيين وأبي زيد لا مذهب سيبويه. والذي استقرأته من الكتاب هو استحسان أن تقول: آتيك إن أتيتني, وأنت ظالم إن فعلت, فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم, والتقدير: أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم. ومن هنا فإن ما قاله ابن عطية ونقله عن سيبويه صحيح وليس زعما.

وفى مبحث **<u>الظروف</u>** عند قوله: (فَإِذا حِبالُهُمْ)66 طه قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: يُقَالُ فِي إِذَا هَذِهِ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ وَالتَّحْقِيقُ فِيهَا أَنَّهَا إِذَا الْكَائِنَةُ بِمَعْنَى الْوَقْتِ الطَّالِبَةُ نَاصِبًا لَهَا وَجُمْلَةٌ تُضَافُ إِلَيْهَا خُصَّتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِأَنْ يَكُونَ ناصبها فعلا مخصوصا وهو فِعْلُ الْمُفَاجَأَةِ، وَالْجُمْلَةُ ابْتِدَائِيَّةٌ لَا غَيْرُ فَتَقْدِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى فَإِذا حِبالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ فَفَاجَأَ مُوسَى وَقْتَ تَخْيِيلِ حِبَالِهِمْ وَعِصِيِّهِمْ، وَهَذَا تَمْثِيلٌ وَالْمَعْنَى عَلَى مُفَاجَأَتِهِ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ مُخَيَّلَةً إِلَيْهِ السَّعْيَ.

وقال أبوحيان: فَقَوْلُهُ: وَالتَّحْقِيقُ فِيهَا إِذَا كَانَتِ الْكَائِنَةُ بِمَعْنَى الْوَقْتِ هَذَا مَذْهَبُ الرِّيَاشِيِّ أَنَّ إِذَا الْفُجَائِيَّةَ ظَرْفُ زَمَانٍ وَهُوَ قَوْلٌ مَرْجُوحٌ، وَقَوْلُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا حَرْفٌ قَوْلٌ مَرْجُوحٌ أَيْضًا وَقَوْلُهُ الطَّالِبَةُ نَاصِبًا لَهَا صَحِيحٌ، وَقَوْلُهُ: وَجُمْلَةٌ تُضَافُ إِلَيْهَا هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ هِيَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ وَإِمَّا مَعْمُولَةً لِخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ اسْتَحَالَ أَنْ تُضَافَ إِلَى الْجُمْلَةِ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ بعض لجملة أَوْ مَعْمُولَةً لِبَعْضِهَا، فَلَا تُمْكِنُ الْإِضَافَةُ.

وَقَوْلُهُ خُصَّتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِأَنْ يكون ناصبها فعلا مخصوصا وَهُوَ فِعْلُ الْمُفَاجَأَةِ قَدْ بَيَّنَّا النَّاصِبَ لَهَا، وَقَوْلُهُ وَالْجُمْلَةُ ابْتِدَائِيَّةٌ لَا غَيْرُ هَذَا الْحَصْرُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ بَلْ قَدْ نَصَّ الْأَخْفَشُ فِي الْأَوْسَطِ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَصْحُوبَةَ بِقَدْ تَلِيهَا وَهِيَ فِعْلِيَّةٌ تَقُولُ: خَرَجْتُ فَإِذَا قَدْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَبَنَى عَلَى ذَلِكَ مَسْأَلَةَ الِاشْتِغَالِ خَرَجْتُ فَإِذَا زيدٌ قَدْ ضَرَبَهُ عَمْرٌو، بِرَفْعِ زَيْدٍ وَنَصْبِهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَالْمَعْنَى عَلَى مُفَاجَأَتِهِ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ مُخَيَّلَةً إِلَيْهِ السَّعْيَ فَهَذَا بِعَكْسِ مَا قُدِّرَ بَلِ الْمَعْنَى عَلَى مُفَاجَأَةِ حِبَالِهِمْ وَعِصِيِّهِمْ إِيَّاهُ. فَإِذَا قُلْتَ: خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ، فَالْمَعْنَى أَنَّهُ فَاجَأَنِي السَّبُعُ وَهَجَمَ ظُهُورُهُ.

نقطة **<u>الاعتراض</u>** عند أبي حيان تكمن فى تجويز الزمخشري الإضافة فى إذا, بمعنى أنها مضافة إلى جملة تسعى المقدرة التي دلت عليها جملة أنها تسعى المتأخرة؛ كأنه قيل: فإذا تسعى حبالهم تسعى وهذا انتحاء البصرين الذين يرون أن الواقع بعد إذا جملة فعلية, وهى مضافة إليها عند المحققين كابن يعيش وابن هشام. أما الكوفيون فيرون أن الواقع بعدها جملة اسمية, فحبالهم مبتدأ, وأنها تسعى الخبر. والغريب أن أبا حيان يرى أن حبالهم مبتدأ وإذا الخبر, أو أن تكون إذا معمولة لخبر مقدر يودي المعنى مع المبتدأ, وهنا أتسائل فما هو؟ وأين الفائدة؟ وما التقدير على هذين الوجهين اللذين ذهب إليهما أبو حيان؟ أليس الخبر هو مناط الفائدة, وهو الجزء المتمم مع المبتدأ فائدة, فهل لو قلت: إذا حبالهم تمَّ المعنى.

ومثل ذلك ما علق عليه عند قوله: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ) 47 الزخرف قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ أَنْ يُجَابَ لَمَّا بِإِذَا الْمُفَاجِأَةِ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ فِعْلَ الْمُفَاجَأَةِ مَعَهَا مُقَدَّرٌ، وَهُوَ عَامِلُ النَّصْبِ فِي مَحَلِّهَا، كَأَنَّهُ قِيلَ: فلما جاءهم بآياتنا فاجؤا وَقْتَ ضَحِكِهِمْ.

وقال أبو حيان : وَلَا نَعْلَمُ نَحْوِيًّا ذَهَبَ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الرَّجُلُ، مِنْ أَنَّ إِذَا الْفُجَائِيَّةَ تَكُونُ مَنْصُوبَةً بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ فَاجَأَ، بَلِ الْمَذَاهِبُ فِيهَا ثَلَاثَةٌ: مَذْهَبُ أَنَّهَا حَرْفٌ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى عَامِلٍ، وَمَذْهَبٌ أَنَّهَا ظَرْفُ مَكَانٍ، فَإِنْ صَرَّحَ بَعْدَ الِاسْمِ بَعْدَهَا بِخَبَرٍ لَهُ كَانَ ذَلِكَ الْخَبَرُ عَامِلًا فِيهَا نَحْوَ: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ، فَقَائِمٌ نَاصِبٌ لِإِذَا، كَأَنَّ التَّقْدِيرَ: خَرَجْتُ ففِي الْمَكَانِ الَّذِي خَرَجْتُ فِيهِ زَيْدٌ قَائِمٌ وَمَذْهَبُ أَنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْخَبَرُ أَيْضًا، كَأَنَّهُ قَالَ: فَفِي الزَّمَانِ الَّذِي خَرَجْتُ فِيهِ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنْ لَمْ يُذْكَرْ بَعْدَ الِاسْمِ خَبَرٌ، أَوْ ذُكِرَ اسْمٌ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، كَانَتْ إِذَا خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ.

وأقول: إن هذا الكلام الذي ذكره أبو حيان عن الزمخشري فى تخريجه المعاني من النظم القرآني وهذه الإفاضة منه فى البيان النحوي تحسب له لا عليه وأنا أمتدح هذا المعنى البديع وما ذهب إلي الزمخشري, وأمتدح تقديره فعل المفاجأة المستنطق من سحر التركيب القرآني.

وفى مبحث **المبني للمجهول** ورد قوله: (أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتُتِبَهَا)5 الفرقان قراءة طلحة بن مُصرف: "اكْتُتِبَهَا"، بضم الألف والتاء الأولى وكسر الثانية. قال الزمخشري: وَقِرَاءَةُ طَلْحَةَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وَالْمَعْنَى اكْتُتِبَها كَاتِبٌ لَهُ, لِأَنَّهُ كَانَ أُمِّيًّا لَا يَكْتُبُ بِيَدِهِ وَذَلِكَ مِنْ تَمَامِ إِعْجَازِهِ، ثُمَّ حُذِفَتِ اللَّامُ فَأَفْضَى الْفِعْلُ إِلَى الضَّمِيرِ فَصَارَ اكْتَتَبَها إِيَّاهُ كَاتِبٌ كَقَوْلِهِ (وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ) ثُمَّ بُنِيَ الْفِعْلُ لِلضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ إِيَّاهُ فَانْقَلَبَ مَرْفُوعًا مُسْتَتِرًا بَعْدَ أَنْ كَانَ بَارِزًا مَنْصُوبًا وَبَقِيَ ضَمِيرُ الْأَسَاطِيرِ عَلَى حَالِهِ، فَصَارَ اكْتَتَبَها كَمَا تَرَى .

الخاتمة ونتائج البحث: من خلال العرض السابق يمكن أن نتوصل إلى النتائج الآتية:

أن هذا البحث يكشف عن اختلافجوهري بين الزمخشري وأبي حيان؛ واختلاف واضح في منهج أبو حيان النقدي النحوي. **فالزمخشري** لا يتدخل في إعراب النظم القرآني وحسب بل يستقرئ معانيه ويتبع مناهج التأويل المختلفة في تفسيره, ويتوسع في تخريج معاني الشاذ والقليل والنادر والمجهول النسبة والقراءات كابن جني, كما رأيناه في قراءة عيسى بن عمر: (وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا) بالنصب وكما في قراءة طلحة: (أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتُتِبَهَا) المبنية للمجهول, حتى لو لم تلتق مع القواعد العامة والمطردة المألوفة للنحو العربي. فأراه واثقا من نفسه كثيرا، يقول ما تطمئن إليه نفسه ويرتضيه، ويتطلبه المقام والمقال, لا ينشغل باتجاهات الآخرين ولا بمذاهبهم إذا ما تعارضت معه, أو اختلفت؛ الأمر الذي جعل منه عالما ذا شهرة واسعة.

أما **أبو حيان:** فشارح ماهر, لكنه متردد في إعراب القرآن والفصل فيه, أظن أنا أنه يخشى التعرض له, وقلما تجد له إعرابا واضحا في مسألة ما, وإنما يغريك بالتناول الجيد والمهارة فى ليِّ المسائل النحوية, ويتفلسف كثيرا حتى تضل الطريق, يقترح أمثلة ذاتية قياسية, قد تكون أجزاء من شواهد شعرية مألوفة تناولها البصريون, أو غيرهم معروفة في الاستشهاد النحوي؛ وإن معظم انتخاباته النحوية تنتمى إلى المذهب البصري.

ثم إنك تراه يذهب مذهب المدرسة الأندلسية في بعض المواقف النحوية, فيحتج بالأشبيلي مرة, ومرة أخرى يذهب مذهب البصريين وسيبويه في التحليل والمعالجة. وأنت تقرأه تستشعر أنه يتحرج من التأويل, لكنه يجريه في درسه النحوي كثيرا. يقدم السماع على القياس, لأنه في نظره الأجدى والأنفع, ومع ذلك يقيس على الأكثر, وهو القياس المبني على ما تقرر بالسماع من العرب الأقحاح, ويحتكم إلى الظاهر, واستصحاب الحال, ولا يعارض القراء لكنه فى نفس الوقت يرفض مخرجات القراءات الشاذة, ودلالاتها المنبثقة عنها.

يسْتَرِق التعليل لكنه يتظاهر برفضه ويعيب ويسخر من فاعليه, رأيناه يسخر من النحاة لتعليلهم حروف المضارعة, ولِمَ كانت الهمزة والتاء والنون والياء ؟ قائلا: بأنها من الوضعيات, والوضعيات لا تعلل . ولا أدرى كيف نوفق بين عدم معارضته القراءات والقراء, وعدم قبوله لمخرجاتها التعليمية, فلم نجده قط استحسن مخرجا واحدا لقراءة عرض لها ابن جني والزمخشري. ولم نجده استحسن مذهبا عقليا من المذاهب التي أدلت بدلوهم في فكرة العامل, بأنه مضيعة للوقت فيما ليس فيه كبير جدوى ... فلا ينبغي ألا نتشاغل به.

وأهم نقطة أود أن أنبه عليها وتؤخذ على أبي حيان "رحمه الله" في نقده وهي: أن النقد بلغة راقية أفضل بكثير من النقد بلغة جارحة, كما أن النقد اللغة الراقية سوف يحقق الهدف المرجو منه, لأن النقد بلغة خارجة وعبارات مسيئة لها مردود عكسي لدى الباحثين والقراء, ينبغي أن يتحلى الناقد بأفضل الأساليب المعبرة عن رأيه حتى لا يؤثر على إيجابية الدراسة النحوية. والحقيقة أن أبا حيان لم يكن على الدرجة المطلوبة من الموضوعية في نقده ومعارضاته الإعرابية, فقد حمل على الزمخشري وابن عطية حملا وبالغ مبالغة, لا تليق بعالم مشهور مثله، وكأن تقييمه ومعارضاته لم تكن تهدف إلى تحسين مذهب الزمخشري وأقرانه أو تقييمه بنزاهة.

لاحظ معي وأقرأ ما ورد من عباراته: وأما قوله... فسوء أدب منه، وَانْظُرْ إِلَى جَعْجَعَةِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَكَثْرَتِهَا، وهكذا كلام هذا الرجل أعاذنا الله منه، فهذا في غاية الفساد، فهذا باطل، وذلك باطل، وهذا فاسد، وأخذ الزمخشري قول الفراء وزاده فسادا وخبَّط فيه, وفى ألفاظ هذا الرجل سوء أدب....إلخ. هذا ليس نقدا هادفا ولا بناء ولا يقوِّم ولا ينفع الناشئة والباحثين بل هو انتقاد ينبع من دوافع نفسية دفينة يركز ويرصد الأخطاء لا غير.

إن أول ما ينبغي أن يتسلح به الناقد في نقده تجليات الموضوعية والتجرد وعدم الانقياد لذاته وهواه أو اتجاه معين, وعدم الانشغال بما لا يجدي نفعا ....كأن أبا حيان كان سيفا مسلطا على الزمخشري ليفسد عليه تخريجه ووقفاته النحوية, وهل يعقل أن مئات الوقفات الزَّمخشريَّة في تفسيره كانت باطة وفاسدة, ألا يحسن بالزمخشري أن يعرض ما يرتضيه أبو حيان حتى يذكر له ممدوحة في وقفاته النحوية, وإذا كان الزمخشري بهذا السوء, فلماذا بنى أبو حيان كتاب البحر, وأقامه على تأليف الكشاف, بل إن الكشاف بهذه الوقفات, وما نقل منه إلى البحر, أعطى له حسنا, كاد أن يغيب عنه لولاه, إنه جلب له نزعة إلي القراءة, ورغبة إلى البحث, بعث فيه الحياة التي يشرف بها بين الدارسين والباحثين.

نعم إن الاعتزاز بالأنا والذات مرحب به، وفى الوقت نفسه نقدر لأبي حيان الفضل, ونعرف أن القاصي والداني قد شهد له ليس في النحو وحسب بل في علوم كثيرة أفادت ما أفادت. ولا أستطيع أن أقلل من شأنه وقدره ـ رحمه الله ـ لكن كان عليه حينها أن يعترف للآخرين بالفضل والجميل.

<u>أهم المراجـع والمصـــادر</u>:

* ابن الأنباري كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة المكتبة العصرية، صيدا، بيروت 1987م.

* ابن جني أبو الفتح عثمان:

ـ الخصائص, تحقيق محمد على النجار, طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب, الطبعة الثالثة, القاهرة1988م.

ـ المحتسب في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, تحقيق على النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي بدون.

* أبو حيَّـان عبدالله محمد بن يوسف الأندلسي:

ـــ البحر المحيط، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، دار الفكر 1983م. (ب)
ـــ تذكرة النحاة , تحقيق د . عفيف عبد الرحمن , جامعة اليرموك , الأردن , مؤسسة الرسالة , بيروت لبنان , الطبعة الأولى 1406هـ 1986م .
ـــ ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق د. رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي القاهرة طبعة أولي 1998م.
ـــ منهج السَّالك فى الكلام على ألفية ابن مالك تحقيق سدني جليزر نيوهافن 1947م.
ـــ التَّذييل والتَّكميل فى شرح التسهيل لابن مالك مكتبة النهضة، بغداد الطبعة الأولى 1385هـ.
* الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السَّريّ: معاني القرآن وإعرابه, تحقيق عبد الجليل عبده شلبي, طبعة دار الحديث, القاهرة, الطبعة الأولى 1994م.
* الزَّمخشـــري أبو القاسم بن عمر:
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ويليه الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني ، طبعة دار عالم المعرفة (بدون) .
- المفصَّل في علم العربية وبذيلة كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل لأبي فراس النعساني الحلبي، طبعة الثانية، دار الجيل، بيروت لبنان (بدون).
* سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب, تحقيق عبدالسلام هارون، طبعة دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولي(بدون).
* السُّيوطي: (أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين) ت 911هـ :
ـــ هـمع الهوامـع في شرح جمع الجوامع, شرح وتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ـ عالم الكتب الشركة الدولية للطباعة المنطقة الصناعية الثانية 6 أكتوبر قطعة 139 شارع 39.
* ابن عطية الغرناطي عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن: المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز, دار الكتب العلمية, الطبعة الأولى لبنان 1993م.
* العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين: التبيان في إعراب القرآن, تحقيق على محمد البيجاوي, بيروت, الطبعة الثانية 1987م.
* الفـراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله: معاني القرآن ، تحقيق محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف طبعة دار السرور، بيروت لبنان(بدون).
* القرطبي الأنصاري أبو عبد الله محمد: الجامع لأحكام القرآن, طبعة دار الشام للتراث, لبنان بدون.
* مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط, إبراهيم مصطفي, وأحمد الزيات, ومحمد النجار, دار الدعوة القاهرة بدون.
* ابن منظور الأنصاري جمال الدين محمد بن مكرم المصري : لسان العرب, تحقيق عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله, وهاشم محمد الشاذلي, طبعة دار المعارف بدون.
* ابن يعيش موفق الدين يعيش بن على: شرح المفصَّل، طبعة عالم الكتب، بيروت (بدون).